

Distr.: General  
6 July 2020  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 2 تموز/يوليه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمتها وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو؛ ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ؛ والممثل الدائم لبليجيكا لدى الأمم المتحدة، مارك بيكستين دو بويتسويرفا، بصفته ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015)، فضلا عن البيانات التي أدلى بها وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، مايكل بومبيو، وممثلو الاتحاد الروسي وإستونيا وألمانيا وبلجيكا وإندونيسيا وفرنسا والنيجر و سانت فنسنت وجزر غرينادين وجنوب أفريقيا وتونس وفيت نام، فيما يتعلق بالتداول بالفديو بشأن بند جدول الأعمال المعنون "عدم الانتشار" الذي عقد يوم الثلاثاء 30 حزيران/يونيه 2020. كما أدلى ببيان وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، جواد ظريف.

ووفقا للإجراء الوارد في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببها وباء فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستوف هويسغن

رئيس مجلس الأمن



## المرفق الأول

## بيان وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو

في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري لحضور معالي السيد مايكل بومبيو، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، ومعالي السيد جواد ظريف، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية اليوم. وأود أيضاً أن أنوه بحضور الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أيدتها القرار 2231 (2015)، إنجاز هام للدبلوماسية المتعددة الأطراف والحوار. وما زالت حاسمة فيما يتعلق بالهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي والأمن الإقليمي والدولي. ولذلك، من المؤسف أن مستقبل هذا الاتفاق مشكوك فيه. لقد انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق في مايو/أيار 2018. وقبل ذلك الموعد، تحققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 11 تقريراً من أن إيران تمتثل لالتزاماتها النووية الواردة في الخطة.

وكما قلنا، نأسف لانسحاب الولايات المتحدة من الخطة. وإعادة فرض الجزاءات الوطنية الأمريكية التي رُفعت بموجب الخطة، فضلاً عن قرار عدم منح إعفاءات لتجارة النفط مع إيران ولجميع المشاريع المتبقية التي نشأت من خطة العمل المشتركة الشاملة، يتعارضان مع أهداف الخطة. وهذه الإجراءات تعوق قدرة إيران والدول الأعضاء الأخرى على التنفيذ الكامل للخطة والقرار.

وفي 12 آذار/مارس، كتب وزير الخارجية الإيراني ظريف، في رسالة إلى الأمين العام، أن الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة تحد من استجابة بلده لوباء فيروس كورونا. وقد دعا الأمين العام إلى إلغاء الجزاءات التي يمكن أن تقوض قدرة بلد ما على التصدي للوباء. وعلاوة على ذلك، أعرب عن قلقه من أن موقف الجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي تسعى إلى تجنب المخاطر قد يستمر في عرقلة المعاملات المشروعة للمعونة الإنسانية، ولا سيما فيما يتعلق بالاحتياجات المصرفية.

كما نأسف للخطوات التي اتخذتها إيران منذ تموز/يوليو 2019 رداً على انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة. ونتيجة لتلك الخطوات، التي اتخذت في إطار عمليات الرصد التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تجاوزت إيران الحدود المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة على مستوى تخصيب اليورانيوم وعلى مخزوناتهما من المياه الثقيلة واليورانيوم المنخفض التخصيب. كما رفعت إيران القيود المفروضة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة على أنشطة البحث والتطوير النووية لديها.

واليوم نناشد إيران مرة أخرى أن تعود إلى التنفيذ الكامل للخطة. كما نحث إيران على معالجة الشواغل التي أثارها دول أخرى بشأن إجراءاتها التي لا تتسق مع التدابير التقييدية الواردة في المرفق باء من القرار. ونشجع المشاركين في خطة العمل المشتركة الشاملة على حل جميع الخلافات في إطار آلية تسوية المنازعات بموجب الخطة. كما نحث جميع الدول الأعضاء على تجنب الخطابات والإجراءات الاستفزازية التي قد يكون لها مزيد من التأثير السلبي على خطة العمل المشتركة الشاملة المشتركة وعلى الاستقرار الإقليمي.

فالتنفيذ الكامل للخطة هو مفتاح ضمان المنفعة الاقتصادية الملموسة للشعب الإيراني. وتشجعنا التطورات الإيجابية في الصك الداعم للتبادلات التجارية، الذي بدأ في معالجة معاملته الأولى.

أنتقل الآن إلى التقرير التاسع للأمين العام عن تنفيذ القرار 2231 (2015) (S/2020/531). وفقاً لتوجيهات مجلس الأمن، يركز التقرير على المرفق باء للقرار. كما يزود أعضاء المجلس بالنتائج والتوصيات، على النحو الذي دعت إليه الفقرة 7 من المذكرة الرئاسية S/2016/44.

أولاً، فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بالمجال النووي، نؤكد أن قناة المشتريات آلية حيوية للشفافية وبناء الثقة. وندعو جميع الدول الأعضاء والقطاع الخاص إلى دعم قناة المشتريات واستخدامها. وعلاوة على ذلك، نأسف لقرار الولايات المتحدة في 27 أيار/مايو إنهاء الإعفاءات من الجزاءات المتعلقة بتحديث مفاعل أراك. والاستثناءات المبينة في الفقرة 2 من المرفق باء من القرار معدة بحيث يتسنى نقل الأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيا اللازمة للأنشطة النووية لجمهورية إيران الإسلامية بموجب الخطة.

ثانياً، فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بالقذائف التسيارية، قدمت ألمانيا وإيران وإسرائيل والاتحاد الروسي وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية معلومات عن إطلاق إيران لمركبتي الإطلاق الفضائيتين سيمورخ وقصد في شباط/فبراير ونيسان/أبريل من هذا العام. وتجسد المعلومات المقدمة آراء متباينة فيما بين الدول الأعضاء بشأن ما إذا كانت عمليات الإطلاق لا تتسق مع الفقرة 3 من المرفق باء. فقد دعت الفقرة 3 إيران إلى عدم القيام بأي نشاط يتعلق بالقذائف التسيارية المصممة لتكون قادرة على إيصال أسلحة نووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية هذه.

ثالثاً، فيما يتعلق بالقيود المتعلقة بالأسلحة، قامت الأمانة العامة بتحليل اثنين من عمليات ضبط الأسلحة والأعتدة ذات الصلة التي قامت بها الولايات المتحدة وواصلت تقييمها للقذائف الانسيابية والمركبات الجوية بدون طيار ذات أجنحة دلتا التي استخدمت في هجمات عام 2019 على المملكة العربية السعودية. وفيما يتعلق بعمليات الضبط التي قامت بها الولايات المتحدة للأسلحة والأعتدة ذات الصلة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وشباط/فبراير 2020، أبلغت البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية الأمانة العامة بأن "القذائف الموجهة المضادة للدبابات والمعالم الحرارية للأسلحة البصرية التي يُزعم أنها صودرت لا تتفق مع المنتجات التي تصنعها جمهورية إيران الإسلامية". وأبلغتنا إيران كذلك بأن أجهزة تصويب ضوئية مماثلة يُزعم أنها صُدرت إلى إيران ثم ضبطت فيما بعد في عدن لا تزال مستخدمة في وحدات عسكرية مختلفة.

وتشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن وحدات حاويات إطلاق القذائف وحدات إطلاق الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات كانت ذات منشأ إيراني بمواعيد إنتاج لما بعد عام 2016. وقد تأكدنا من أن أجهزة التصويب الضوئية قد تم تسليمها إلى إيران بين فبراير/شباط 2016 ونيسان/أبريل 2018، ولاحظنا أن أجهزة تصويب الضوئية الحرارية لها خصائص تصميمية مماثلة لتلك التي تنتجها أيضاً هيئة تجارية في إيران. ووجدنا أيضاً أن المكونات المرتبطة بالصواريخ المضاد للسفن والصاروخ المجهول الهوية، فضلاً عن الصاروخ الانسيابي، تحمل علامات بالفارسية. وقد يكون نقل هذه الأعتدة من إيران بعد 16 كانون الثاني/يناير 2016 غير منسجم مع القرار 2231 (2015).

أود الآن أن أنتقل إلى القذائف الانسيابية والطائرات بدون طيار ذات أجنحة دلتا التي استخدمت في الهجمات على المملكة العربية السعودية في العام الماضي. أعلننا في كانون الأول/ديسمبر 2019، أننا لم نتمكن بعد من أن نثبت بصورة مستقلة أن تلك الأسلحة ومكوناتها كانت من أصل إيراني أو أنها نقلت من إيران بطريقة لا تتفق مع القرار 2231 (2015) (انظر S/PV.8695). ومنذ ذلك الحين، أحرزنا مزيداً من التقدم في فحصنا لقذائف كروز والطائرات بدون طيار ذات أجنحة دلتا التي استخدمت في الهجمات. وتمكننا

من التأكد من أن بعض مكونات الطائرات بدون طيار ذات أجنحة دلتا (لفائف الإشعال) وصواريخ كروز (أجهزة استشعار ضغط نظام تغذية الوقود) قد صُدرت إلى إيران في عامي 2016 و 2018 على التوالي. وأخذنا علماً في تحليلنا معلومات من إيران تفيد بأن "جهاز إرسال الضغط المعني ليس عنصراً مزدوج الاستخدام يتعين على الحكومة رصده".

كما تأكدنا من أن المحركات النفاثة وغيرها من مكونات الطائرات بدون طيار والقذائف الانسيابية تبين تشابهاً مع النماذج الإيرانية المعروفة أو أن لديها مكونات مماثلة (جيروسكوب ومحركات) لطائرة بدون طيار إيرانية قيل إنه تم استردادها من أفغانستان في عام 2016. وتشكل أجزاء القذائف الانسيابية التي عُثر عليها بعد الهجمات والأجزاء التي ضببتها الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 جزءاً من نفس نظام القذائف، ومن المرجح جداً أن يكون نفس الكيان قد أنتجها. وأخيراً، كانت بعض العناصر في المضبوطات من قبل الولايات المتحدة (حاسوب بيانات الهواء الرقمي وجيروسكوب "من طراز V10") متطابقة أو مماثلة لتلك التي عُثر عليها في حطام القذائف الانسيابية والطائرات بدون طيار ذات أجنحة دلتا المستخدمة في هجمات عام 2019 على المملكة العربية السعودية. واستناداً إلى هذه النتائج التقنية، وفي حين أن الأمانة العامة أخذت في الاعتبار أيضاً المعلومات التي قدمتها إيران، فقد قدرت أن قذائف كروز والطائرات بدون طيار ذات أجنحة دلتا و/أو أجزاء منها استخدمت في الهجمات على المملكة العربية السعودية كانت من أصل إيراني.

وأخيراً، تلقت الأمانة العامة أيضاً معلومات من أستراليا وإسرائيل والمملكة العربية السعودية بشأن عمليات نقل مزعومة للأسلحة والأعتدة ذات الصلة من إيران. ونواصل تحليل هذه المسائل وسيقدم الأمين العام تقريراً عنها إلى المجلس، إذا كان ذلك مناسباً وعلى النحو الواجب.

وعلى الرغم من التحديات الحالية التي تواجه خطة العمل الشاملة المشتركة فهي ما تزال أفضل طريقة لضمان الطابع السلمي حصراً لبرنامج إيران النووي. وكذلك فإن التنفيذ الكامل والامتثال المخلص للقرار 2231 (2015) أمر أساسي أيضاً للاستقرار الإقليمي.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بقيادة السيد مارك بيكستين دي بوتسوريفا في دوره بصفته ميسراً لتنفيذ القرار 2231 (2015)، وأؤكد له، مرة أخرى، الدعم الكامل لجهوده من قبل الأمانة العامة. وأود أن أشكر منسق الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة على تعاونه المستمر معنا.

## بيان رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ

أخاطب المجلس اليوم بالنيابة عن الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيد جوزيب بوريل فونتليس، بصفتها منسق اللجنة المشتركة المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وعليه، سأركز بياني اليوم على هذه اللجنة.

وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيد مارك بيكستين دو بوتسوريفا، سفير بلجيكا، بوصفه ميسراً لتنفيذ القرار 2231 (2015)، على تعاونهما الممتاز خلال الأشهر الماضية. وأود أن أعرب أيضاً عن خالص امتناني للعمل الذي أداه الزملاء في الأمانة العامة، بما في ذلك ما يتعلق بقناة المشتريات وإعداد آخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ القرار 2231 (2015) (S/2020/531).

ولا يزال الانتشار النووي يشكل تهديداً عالمياً وربما تترتب عنه عواقب عالمية. ولهذا السبب تقع على عاتقنا، كأعضاء في المجتمع الدولي، مسؤولية التصدي المشترك لتلك التحديات لصالح السلام العالمي والأجيال المقبلة. وفي الأسبوع الماضي هذا، احتفل المجتمع الدولي بالذكرى السنوية لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الوقت، قبل 75 عاماً، كانت الأضرار الكارثية التي سببتها الأسلحة النووية حية في الذاكرة. بالتالي ومع وضع تلك الذاكرة في الاعتبار، يتعين علينا النظر إلى خطة العمل الشاملة المشتركة باعتبارها عنصراً أساسياً في الهيكل العالمي لعدم الانتشار الذي يساعد في الحد من المخاطر الأمنية الإقليمية والعالمية.

لقد أزلت خطة العمل الشاملة المشتركة احتمال وجود إيران مسلحة نووياً من المعادلة الأمنية الإقليمية. ومن المهم للغاية أنها فعلت ذلك بطريقة يمكن التحقق منها، حيث ينص الاتفاق على مستوى غير مسبوق من الوصول والرصد من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب اتفاق الضمانات الشاملة المبرم مع إيران والبروتوكول الإضافي الملحق به. وبفضل البروتوكول الإضافي، يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية الوصول إلى المواقع المعلنة وغير المعلنة في إيران فضلاً عن المرافق الرئيسية التي أقامت فيها الوكالة نظماً للرصد على مدار الساعة. ووفقاً لتقارير الوكالة السنوية عن تنفيذ الضمانات، تضاعفت عمليات التفتيش المنتظمة التي نفذتها إيران مقارنة بالفترة السابقة لخطة العمل الشاملة المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك سمحت إيران باستمرار منذ عام 2016 بالوصول التكميلي إلى أكبر عدد من المرافق بموجب البروتوكول الإضافي.

ومن المهم أن نتذكر أن إيران تواصل تنفيذ البروتوكول الإضافي بوصفه جزءاً من التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة. وبالتالي فإن خسارة خطة العمل الشاملة المشتركة ستعني أيضاً خسارة البروتوكول الإضافي، وحقوق الوصول الممنوحة للوكالة الدولية، وبالتالي فقدان الشفافية الإضافية.

ولسوء الحظ، وبالرغم من كل إنجازاتها، تعرضت خطة العمل الشاملة المشتركة لتحديات متزايدة. وبصفتنا منسقا للجنة المشتركة، فإننا لم ندخر جهداً في العمل مع جميع المشاركين والشركاء الآخرين من أجل إيجاد حلول في إطار خطة العمل الشاملة، ومعالجة الصعوبات الراهنة، بما في ذلك المسائل المحالة إلى اللجنة المشتركة من أجل حلها. ويتعين الآن أكثر من أي وقت مضى، بذل جهد دولي موحد للحفاظ على الاتفاق الذي أيده المجتمع الدولي بواسطة اتخاذ القرار 2231 (2015).

وأود أيضاً أن يؤكد تقديرنا العميق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تضطلع بدور حاسم في رصد البرنامج النووي الإيراني برمته والتحقق منه كاملاً، بما في ذلك التزامات إيران بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ونؤيد تأييداً تاماً العمل النزيه والتقني الذي تضطلع به الوكالة، فضلاً عن الجهود الرامية إلى تيسير تنفيذ الوكالة لولايتها. وأقر بأن إيران قد واصلت الامتثال الكامل للأحكام المتعلقة بالمجال النووي لمدة ثلاث سنوات ونصف، بما في ذلك لمدة 14 شهراً بعد انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، وإعادة فرض الجزاءات الأحادية الجانب، وهي إجراءات لا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، فضلاً عن المشاركين الآخرين المتبقين في خطة العمل يشعرون بالأسف العميق إزاءها.

ومع ذلك، فإن من المقلق جداً أن إيران قد خفضت التزاماتها النووية ذات الصلة بخطة العمل الشاملة المشتركة. ولا يزال يساورنا عميق القلق من استمرار إيران في تخزين اليورانيوم المنخفض التخصيب الذي يتجاوز مخزون خطة العمل الشاملة ومستوى التخصيب، علاوة على توسعها المستمر في البحث والتطوير باستخدام أجهزة طرد مركزي متقدمة وأنشطة التخصيب في فوردو. ولا تتسق هذه الأنشطة مع الأحكام المتعلقة بالمجال النووي في خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحث إيران على وقف تلك الأنشطة والعودة إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها دون تأخير.

وفي الاجتماع الأخير للجنة المشتركة المعقود في 26 شباط/فبراير، أكد المشاركون الباقون في خطة العمل المشتركة تصميمهم على مواصلة جميع الجهود للحفاظ على الاتفاق. والتنفيذ الكامل والفعال من جانب جميع الأطراف أمر أساسي. وقد استمرت هذه الجهود خلال الأشهر الماضية، ونحن لا نزال عازمين على مواصلة العمل مع المجتمع الدولي للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة بوصفها إنجازاً مهماً متعدد الأطراف أيده مجلس الأمن في القرار 2231 (2015).

وأود أن أذكر بأن خطة العمل الشاملة المشتركة هي اتفاق عدم انتشار نووي. وتنفيذ إيران لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي هو جزء أساسي من الاتفاق، الذي يضع قيوداً صارمة فيما يتعلق بحصول إيران على البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب على حد سواء، وينشئ آلية شاملة للرصد والتحقق. والعنصر الأساسي الآخر هو الرفع الشامل للجزاءات، وتعزيز وتيسير تطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران.

وقد رفع الاتحاد الأوروبي الجزاءات، من جانبه، تمسحياً مع التزاماته بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وهو لا يزال اليوم ملتزماً بالعمل على الحفاظ على الاتفاق، بما في ذلك تجاه تحقيق الهدف المتمثل في تطبيع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع إيران. وبهذه الروح، تم تقديم دعم تقني واسع النطاق لإنشاء وتشغيل الأداة لدعم المبادلات التجارية.

وأود أن أتطرق إلى مسألة احتمال فرض المجلس لجزاءات، كانت هناك تكهنات بشأنها مؤخراً. وكما قال الممثل السامي بالفعل، فقد أعلنت الولايات المتحدة في أيار/مايو 2018 أنها تنتهي مشاركتها في خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد تم تأكيد هذا الإعلان في مذكرة رئاسية. ومنذ ذلك الحين، لم تشارك الولايات المتحدة في أي اجتماعات أو أنشطة في إطار الاتفاق.

سأنتقل الآن إلى قناة المشتريات، التي أنشئت بموجب المرفق الرابع من خطة العمل الشاملة المشتركة. لا تزال قناة المشتريات أداة فريدة من نوعها في مجالات عدم الانتشار والشفافية وبناء الثقة. فهي

آلية رئيسية لمنع إساءة استخدام المواد النووية أو المزدوجة الاستخدام ولضمان اتساق صادرات هذه المواد مع خطة العمل الشاملة المشتركة.

إننا ندرك التحديات التي نجمت عن انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض الجزاءات. بيد أن قناة المشتريات لا تزال آلية من آليات مجلس الأمن، والقرار المتعلق باقتراح النقل أيده جميع أعضاء المجلس الخمسة عشر. وفي التقرير التاسع للجنة المشتركة إلى مجلس الأمن عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ، الذي تم تقديمه إلى الميسر في 5 حزيران/يونيه وتم بعد ذلك تعميمه بوصفه الوثيقة S/2020/508، أكد بقية المشاركين التزامهم بمواصلة استعراض المقترحات بطريقة محايدة ومستقلة.

وفي هذا السياق، فمن العلامات الإيجابية أن القناة لا تزال تتلقي مقترحات. ونتوقع أن يواصل جميع أعضاء مجلس الأمن تأييد الحفاظ على القناة، متشياً مع القرار 2231 (2015).

كما نأسف بشدة لقرار الولايات المتحدة إنهاء الإعفاءات الثلاثة التي تغطي المشاريع النووية الرئيسية في خطة العمل الشاملة المشتركة في إيران، بما في ذلك مشروع تحديث أراك. هذه المشاريع، التي أقرها القرار 2231 (2015)، تخدم مصالح الجميع في مجال عدم الانتشار وتوفر للمجتمع الدولي ضمانات بشأن الطابع السلمي والأمن حصراً للأنشطة النووية الإيرانية.

واليوم، كما قلت، أركز مداخلتي على خطة العمل الشاملة المشتركة. ومع ذلك، فإنني أدرك تماماً سلسلة من الأحداث خارج المجال النووي تثير قلقاً متزايداً.

وأخيراً، أود أن أذكر بأن خطة العمل الشاملة المشتركة ستحل ذكراها السنوية الخامسة في غضون أسبوعين. ولا يزال الاتفاق يمثل إنجازاً عظيماً للدبلوماسية المتعددة الأطراف. إن التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة من قبل جميع الأطراف أمر بالغ الأهمية. وهي لا تزال الأداة الوحيدة المتاحة لتزويد المجتمع الدولي بالضمانات اللازمة بشأن برنامج إيران النووي. ولذلك، من الضروري أن نفعل كل ما في وسعنا للحفاظ عليها. وينبغي ألا نسمح بإخراجها عن مسارها أو إضعافها أو بأن تصبح غير قابلة للإصلاح. ولا ينبغي لنا أن نفترض أن المجتمع الدولي ستتاح له مرة أخرى في المستقبل فرصة لكي يتناول البرنامج النووي الإيراني بهذه الطريقة الشاملة.

## المرفق الثالث

## بيان الممثل الدائم لبليجيكا لدى الأمم المتحدة، السيد مارك بيكستين دو بوتسوريفا بصفته ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015)

أتكلم بصفتي ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015).

منذ تعييني ميسرا لتنفيذ القرار 2231 (2015) في كانون الثاني/يناير 2019 لمدة سنتين، كان شرفا لي أن أخدم المجلس في الاضطلاع بهذه الولاية. وأثناء الاضطلاع بهذه المهمة، تمكنت من الاعتماد على الدعم الثابت من الأمانة العامة، وأشكرها على التزامها.

ووفقاً للفقرة 3 من المذكرة الرئاسية S/2016/44،

”يقدم الميسر إحاطة إلى الأعضاء الآخرين عن هذا العمل وتنفيذ القرار كل ستة أشهر، بالموازاة مع التقرير المقدم من الأمين العام“.

ويهدف تقرير الميسر إلى أن يكون سردا وقائعا وموضوعيا، يُطلع مجلس الأمن من خلاله على الأنشطة التي جرت في إطار آلية المجلس لتنفيذ القرار 2231، بالاقتران مع تقارير الأمين العام واللجنة المشتركة. وهو نص متفق عليه يعكس تعليقات المجلس وموافقته، بموجب إجراء عدم الاعتراض، وعندما يقدم إلى رئيس مجلس الأمن، فإنه تقرير يعكس توافق الآراء في المجلس.

وللأسف، لا بد لي من إبلاغ الأعضاء بأن التقرير التاسع للميسر (انظر S/2020/508) لم يوافق عليه جميع أعضاء المجلس. وأجريت مشاورات غير رسمية مع الأعضاء المعنيين بصورة شاملة بهدف التوصل إلى توافق في الآراء، ولكن دون جدوى. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر الأعضاء على تعليقاتهم الخفية وإسهاماتهم النشطة ومرونتهم.

وبدلا من عدم وجود تقرير في الوقت الحالي، أود أن أطلع الأعضاء على بعض النقاط الرئيسية البارزة في أنشطة آلية المجلس لتنفيذ القرار 2231 التي جرت خلال فترة الستة أشهر المشمولة بالتقرير من 17 كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى 23 حزيران/يونيه 2020.

أولا، عقد مجلس الأمن، في إطار آلية المجلس لتنفيذ القرار 2231، جلستين غير رسميتين عن طريق التداول بالفيديو: عقد اجتماع في 13 أيار/مايو 2020 لمناقشة إطلاق جمهورية إيران الإسلامية لساتل فضائي في 22 نيسان/أبريل 2020، واجتماع في 22 حزيران/يونيه 2020 لمناقشة النتائج والتوصيات الواردة في التقرير التاسع للأمين العام (S/2020/531) بشأن القرار 2231 (2015)، قبل نشره.

ثانيا، تم أيضا تعميم التقريرين الفصليين الدوريين اللذين أصدرتهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال الأشهر الستة الماضية، في آذار/مارس (S/2020/307، الضميمة) وفي حزيران/يونيه (S/2020/548، الضميمة)، على أعضاء آلية المجلس لتنفيذ القرار 2231 للعلم.

ثالثا، أود أن أشكر الدول الأعضاء التي وجهت رسائل رسمية إما إلى رئيس مجلس الأمن، أو إلى الأمين العام و/أو لي، والتي جرى تعميمها في إطار آلية المجلس لتنفيذ القرار 2231 خلال فترة الستة أشهر هذه. وتم تعميم ما مجموعه 21 رسالة من تسع دول أعضاء. وتعكس هذه الرسائل حالة المداولات فيما بين

الأطراف بشأن المواضيع الرئيسية المطروحة فيما يتعلق بتنفيذ القرار 2231 (2015). ويؤسفني بالغ الأسف أنني لست في وضع يسمح لي بتقديم لمحة عامة خطية لتلك المساهمات، التي تعد أساسية في مناقشتنا. وأخيراً، أشير إلى أنه تم تقديم أربعة مقترحات إلى مجلس الأمن للموافقة عليها، من خلال قناة المشتريات، خلال الأشهر الستة الماضية.

وفي الختام، أود أن أضم صوتي إلى الهيئات الأخرى المسؤولة عن تنفيذ القرار 2231 (2015) وإلى الأمين العام واللجنة المشتركة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في الإعراب عن الأسف الشديد لتدهور السياق الحالي، الذي يؤثر على الامتثال للقرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة. ولذلك، أود أن أنهى إحاطتي بأن أعيد التأكيد على الفقرة 2 من القرار 2231 (2015)، التي تهبب بجميع

”الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية اتخاذ كل الإجراءات المناسبة لدعم تنفيذ خطة العمل، بوسائل منها ... الامتناع عن إتيان أعمال تعيق الوفاء بالالتزامات المنبثقة عن خطة العمل“.

## المرفق الرابع

## بيان وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، مايكل ر. بومبيو

أشركم، سيدي الرئيس، على الكلمات التي نطقتموها باللغة الإنكليزية. وأقدر لكم ذلك.

ويسرني أن أرى الأمين العام. وأشكر روزماري ديكارلو على تعليقاتها هذا الصباح. وأود أن أقول إنها أدلت ببعض التعليقات بشأن المساعدة الإنسانية داخل إيران. وقد حاولت الولايات المتحدة تسهيل ذلك، في ضوء المشاكل المتعلقة بمرض فيروس كورونا داخل إيران. والواقع أننا عرضنا مساعدتنا الأمريكية على الإيرانيين، وهم رفضوها. لذا فإن الإيحاء بأن جزاءاتنا منعت بطريقة ما دخول المساعدات الإنسانية إلى إيران هو، في رأيي، سوء فهم للوضع على الأرض.

وبسبب الاتفاق النووي المعيب الذي تفاوضت عليه الإدارة الأمريكية السابقة، من المقرر أن ينتهي حظر الأسلحة المفروض على النظام الإرهابي الأبيح في العالم في 18 تشرين الأول/أكتوبر، أي بعد أربعة أشهر فقط من الآن - أربعة أشهر. وأمام هذه القاعة خيار: إما الوقوف إلى جانب السلم والأمن الدوليين، كما قصد مؤسسو الأمم المتحدة، أو ترك حظر الأسلحة المفروض على جمهورية إيران الإسلامية ينتهي، وخيانة مهمة الأمم المتحدة ومثلها العليا التي تعهدنا جميعاً بالتقيد بها.

وإذا فشل المجلس في التحرك، فستكون إيران حرة في شراء طائرات مقاتلة روسية الصنع يمكن أن تضرب في محيط دائرة يصل نصف قطرها إلى 3 000 كيلومتر، مما يضع مدناً مثل الرياض ونيودلهي وروما ووارسو في مرمى نيران إيران. وستكون إيران حرة في تحديث أسطولها من الغواصات وتوسيعه لزيادة تهديد الملاحة الدولية وحرية الملاحة في مضيق هرمز والخليج الفارسي وبحر العرب. وستكون إيران حرة في شراء تكنولوجيات جديدة ومتقدمة لوكلائها وشركائها في جميع أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك حماس وحزب الله والحوثيين.

وسوف تحمل إيران سيفاً مسلطاً على الاستقرار الاقتصادي في الشرق الأوسط مما يعرض للخطر دولاً، مثل روسيا والصين، تعتمد على استقرار أسعار الطاقة.

وستكون إيران حرة في أن تصبح تاجر أسلحة مارقاً، تورد الأسلحة لتأجيج النزاعات من فنزويلا وسورية إلى أقصى حدود أفغانستان. في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، قال الرئيس روحاني نفسه: "عندما يُرفع الحظر... في العام المقبل، سيمكننا بسهولة شراء الأسلحة وبيعها". ويجب أن نصدق كلماته. إن إيران ليست ديمقراطية مسؤولة مثل أستراليا أو الهند. نحن نعرف بالفعل ما ستفعله طهران إذا ما تم منحها القدرة على شراء المزيد من الأسلحة.

فلننظر في تقرير الأمين العام عن القرار 2231 (2015) الذي ناقشناه اليوم (S/2020/531). يؤكد التقرير أن الأسلحة التي استخدمت لمهاجمة السعودية في سبتمبر/أيلول 2019 كانت إيرانية المنشأ. كما يؤكد التقرير أن الأسلحة التي تم اعتراضها قبالة سواحل اليمن في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 وشباط/فبراير 2020 كانت إيرانية المنشأ.

إن إيران تنتهك بالفعل الحظر المفروض على الأسلحة، حتى قبل انتهاء مدته. دعونا نتخيل إذا أجزى النشاط الإيراني، من خلال هذا المجلس، إذا ما تم رفع القيود. ولسنا بحاجة إلى تقرير الأمين العام

لنرى ما يفعله النظام أيضا. ففي كانون الثاني/يناير، شنت إيران هجوما على قوات التحالف في العراق بصواريخها المتقدمة.

إن إيران، حتى ونحن نجلس هنا اليوم، تمدّ جماعات الميليشيات الشيعية مثل كتائب حزب الله - وهي الجماعات التي شنت عشرات الهجمات الصاروخية منذ خريف العام الماضي ضد الولايات المتحدة وقوات التحالف التي تخوض الحملة الهامة المستمرة ضد داعش. وتشن إيران هجمات بالألغام المضادة للسفن على سفن تجارية في خليج عُمان، كما فعلت في أيار/مايو وحزيران/يونيه من العام الماضي.

إن جميع البلدان تقريبا تملك أسلحة. تستخدمها الدول الناضجة لأغراض دفاعية ولتعزيز الاستقرار، ولكن هذا لا ينطبق على جمهورية إيران الإسلامية. لا تأخذوا هذا الكلام مني أو من الولايات المتحدة فحسب؛ استمعوا إلى دول المنطقة. إن دول الشرق الأوسط، من إسرائيل إلى الخليج، التي هي الأكثر تعرضا لضراوة إيران، تتكلم بصوت واحد: مددوا حظر الأسلحة. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية الاستماع إليهم.

إن أكثر ما تفضله الولايات المتحدة هو العمل مع المجلس على تمديد حظر الأسلحة لحماية حياة البشر وحماية أمننا القومي وحماية أمن أعضاء المجلس. لقد فرضنا قيودا على الأسلحة على طهران بأشكال مختلفة لمدة 13 عاما، لسبب وجيه، وكان لذلك أثر كبير. وعندما اتخذنا بالإجماع القرار (1747 (2007) عام 2007 الذي حظر، ضمن إجراءات أخرى، نقل الأسلحة من إيران، قال ممثل المملكة المتحدة لدى المجلس: "ولكننا، أيضا، نقول إن طريق الانتشار الذي تسير فيه إيران لا يمثل الطريق الذي يمكن أن يقبله المجتمع الدولي". (S/PV.5647، الصفحة 8).

وأرحب بالبيان الذي صدر مؤخرا عن المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الذي يقر بأن رفع الحظر سيكون له آثار كبيرة على الأمن والاستقرار الإقليميين. وأرحب أيضا بتأييد ما يقرب من 400 عضو في كونغرس الولايات المتحدة لذلك. وبالنسبة لأولئك الذين لا يتابعون، هناك 435 عضوا فقط. وقد أيد هؤلاء الأعضاء الذين يقارب عددهم 400 عضو نهجي الدبلوماسي لتمديد هذا الحظر على الأسلحة. إن ما يشغلنا مسألة أمن قومي، وليست سياسة حزبية.

لقد رأينا من خلال أفعال إيران أثناء تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة أن النظام لا يتمالك نفسه عندما نرفع العقوبات أو نضعف المساءلة. بل هو في الواقع يفعل العكس تماما. وفي حين لا تزال إيران تدعي أنها باقية على الاتفاق فهي، باعترافها وكما أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا تُظهر أي علامات على تباطؤ تصعيدها النووي المزعزع للاستقرار.

كما أن إيران تحوز على معارف تراكمية خطيرة. فعلى سبيل المثال، أعلنت إيران في أواخر العام الماضي أن علماءها يعملون على جهاز طرد مركزي جديد - IR-9 - من شأنه أن يسمح ل طهران بتخصيب اليورانيوم بمعدل أسرع - 50 مرة من أجهزة الطرد المركزي IR-1 المسموح بها بموجب خطة العمل. بل وفي حين تواصل إيران البحث الذي قد يهدد بتضاؤل زمن توصلها إلى سلاح نووي، فقد منعت أيضا عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الوصول إلى مواقع تلتزم إيران بتوفير الوصول إليها. ولا يمكن للمجلس أن يأمل ببساطة في أن تتصرف إيران بحسن نية، نظرا لنمط وقائعها الذي لا جدال فيه. ويجب على المجلس أن يحاسب إيران، ولدينا جميعا فرصة للقيام بذلك.

وسأختم بهذا النداء نحو هدفنا الأكبر . تنص المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على أن مقاصد الأمم المتحدة هي أن "تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها". فلنتأمل هنا الأدلة الدامغة التي فصّلتها اليوم. وهي غيوض من فيض من الأدلة المتاحة. فإذا لم تكن إيران تشكل تهديدا للسلام يتطلب إجراء جماعيا، فلا أعرف ما الذي سيتطلب هذا الإجراء .

يجب على المجلس أن يرفض دبلوماسية الابتزاز . وقد أعلن الرئيس روحاني مؤخرا أن "إيران سترد ردا مزلزلا إذا تم تمديد حظر الأسلحة المفروض على طهران". وبالنظر إلى تاريخ النظام الإيراني في اللجوء إلى الإرهاب والعنف، ربما ينبغي لنا أن نأخذ هذا التهديد على محمل الجد. إن وزير خارجية إيران سيتكلم اليوم. وآمل أن يخبرنا بمن ينوي سحقهم وكيف سيسحقهم.

إن تجديد الحظر سيولد مزيدا من الضغوط على طهران للبدء في التصرف كدولة عادية. والعالم بحاجة إلى حدوث ذلك. والشعب الإيراني الذي طالبت معاناته يحتاج إلى حدوث ذلك.

قبل 75 عاما، اجتمع مؤسسو الأمم المتحدة بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية لضمان ألا يضطر العالم مرة أخرى أبدا لمواجهة هذه الأهوال. دعونا لا نهرب من التحدي المائل أمامنا لأن الطريق أمامنا يبدو صعبا. فلندعم مهمة هذه الهيئة في التصدي لما تمثله جمهورية إيران الإسلامية من أخطار تهدد السلام والأمن الدوليين. ولنتخذ إجراء حقيقيا باسم مجلس الأمن من خلال تمديد الحظر على الأسلحة.

## بيان الممثل الدائم بلجيكا لدى الأمم المتحدة، مارك بيكستين دو بوتسورفا

سأتكلم بصفتي الوطنية.

كما أشارت السيدة ديكارلو من فورها، فإن خطة العمل الشاملة المشتركة إنجاز هام لتعددية الأطراف الفعالة. وهي نتاج 12 عاما من النشاط المكثف، القائم على الحوار والضغط الدبلوماسي.

وتتضم بلجيكا إلى شركائها الأوروبيين في الدفاع عنها عن اقتناع. فخطة العمل الشاملة المشتركة هي أفضل ضمان لدينا لكفالة الطابع السلمي حصرا لبرنامج إيران النووي. غير أنه لكي تنجح الخطة، يتعين على جميع الأطراف تنفيذ أحكامها بالكامل والحفاظ على روح التعاون.

وتأسف بلجيكا، شأنها في ذلك شأن الأمين العام وأغلبية أعضاء مجلس الأمن، لانسحاب الولايات المتحدة من الخطة. ويأسف بلدي أيضاً لإعادة الولايات المتحدة فرض جزاءات من جانب واحد وآثارها الجانبية، وكذلك للقرار المتخذ مؤخراً بعدم تمديد الإعفاءات ذات الصلة بالمجال النووي. ولا تمنع هذه الجزاءات إيران وحدها، بل أيضاً الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة من تنفيذ التزاماتها بموجب القرار 2231 (2015)، الذي وافق عليه جميع أعضاء المجلس وأيدته أغلبية كبيرة من المجتمع الدولي.

لقد انضمت بلجيكا، إلى جانب دول أوروبية أخرى، إلى أداة دعم المبادلات التجارية في عام 2019 من أجل دعم الفوائد الاقتصادية التي تشكل جزءاً من الخطة.

وتأسف بلجيكا لعدم امتثال إيران المتزايد لالتزاماتها بموجب الخطة. ونرفض، شأننا شأن شركائنا الأوروبيين، أي نهج يقوم على مبدأ "القليل مقابل القليل". وندعو إيران إلى العودة إلى الامتثال الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة في أقرب وقت ممكن لمنع وقوع أضرار لا يمكن جبرها. ونؤيد الجهود التي تبذلها ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لحل المسائل المتعلقة في إطار آلية تسوية المنازعات بموجب الخطة.

وتواصل بلجيكا دعم العمل المهني والموضوعي والمستقل والمحايد الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتثني على جهود الوكالة في مواصلة أنشطة الرصد والتحقق في إيران على الرغم من التحديات، بما فيها تلك التي تفرضها أزمة مرض فيروس كورونا.

ويساور بلجيكا القلق إزاء استمرار إيران في أنشطتها المتصلة بالفدائف التيسيرية وندعو إيران إلى الامتثال لجميع أحكام القرار 2231 (2015)، بما فيها تلك الواردة في المرفق باء.

كما تشعر بلجيكا بالقلق إزاء التقييمات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2020/531)، كما سمعنا للتو، والتي تشير إلى المنشأ الإيراني لما يلي: أولاً، عمليات نقل الأسلحة التقليدية التي صودرت في المياه الإقليمية لليمن، وثانياً، أجزاء الفدائف الانسيابية والطائرات المسييرة التي استُخدمت في الهجمات على المملكة العربية السعودية في العام الماضي. وهذه الأنشطة تعزز انعدام الثقة ولا تسهم إلا في تفاقم التوترات في المنطقة.

ومن الواضح أن المسائل التي نوقشت اليوم لا يمكن معالجتها بمعزل عن الديناميات الإقليمية. وإذا كنا نريد تحقيق السلام والأمن في المنطقة في الأجل الطويل، يجب أن نركز اهتمامنا على السياق الإقليمي الأوسع. وتحتاج المنطقة على نحو عاجل إلى تدابير لبناء الثقة بين أصحاب المصلحة ويجب أن

تعمل بحسن نية لحل نزاعاتها التي طال أمدها. وهذه الشواغل الإقليمية يجب أن تُعالج من خلال الحوار والمفاوضات بشكل استباقي مع جميع الجهات الفاعلة في المنطقة. ويجب أيضا احترام جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتدعو بلجيكا جميع أصحاب المصلحة إلى ممارسة ضبط النفس. ولن يجعلنا تقويض خطة العمل الشاملة المشتركة في وضع أفضل لمناقشة القضايا الإقليمية ولن يوفر لنا حلاً لمخاطر الانتشار. ولذلك، ينبغي أن تكون أولويتنا بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن الحفاظ على خطة العمل وإنجاحها.

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والسفير بيكستين دي بويتسورفي والسفير سكوغ على إحاطاتهم. وأرحب بحضور الأمين العام غوتيريش ووزير الخارجية ظريف.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة اتفاق هام متعدد الأطراف أيده القرار 2231 (2015). وهي ملزمة قانونا وينبغي تنفيذها بفعالية. في وقت سابق من هذا الشهر، بين مستشار الدولة ووزير الخارجية الصيني وانغ يي بوضوح موقف الصين إزاء المسألة النووية الإيرانية في رسالته إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2020/517، المرفق). إن الحفاظ على خطة العمل مؤاتٍ لحماية التعددية وللنظام الدولي القائم على القانون الدولي وكذلك النظام الدولي لعدم الانتشار، فضلا عن تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

ويتمثل السبب الجذري للأزمة الحالية في انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة والجزاءات الفردية التي تفرضها على إيران. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2020/531) لا تزال هذه الإجراءات تتعارض مع الأهداف المحددة في خطة العمل وفي القرار 2231 (2015). لقد قررت الولايات المتحدة إنهاء الاعفاء من الجزاءات المفروضة على المشاريع النووية بموجب الاتفاقية وواصلت الضغط لتمديد حظر الأسلحة المفروض على إيران. وقوض ذلك مرة أخرى الجهود المشتركة للحفاظ على خطة العمل. ونحث الولايات المتحدة على وقف جزاءاتها الفردية غير القانونية و"ولايتها القضائية طويلة النزاع" والعودة إلى المسار الصحيح نحو الالتزام بخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015).

وتعارض الصين سعي الولايات المتحدة إلى تمديد حظر الأسلحة المفروض على إيران. ويجب تنفيذ جميع أحكام القرار 2231 (2015) بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بالتدابير التقييدية المتصلة بالأسلحة. وبعد انسحابها من خطة العمل لم تعد الولايات المتحدة شريكا وليس لها الحق في إثارة رد فعل مفاجئ بشأنها في مجلس الأمن.

لقد أصبحت المسألة النووية الإيرانية في مرحلة حرجة ولا يزال التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل هو السبيل الصحيح الوحيد للمضي قدما. ويعدُّ تخفيض إيران لالتزامها بموجب خطة العمل نتيجة للضغط الشديد عليها من جانب الولايات المتحدة. ويجب على الأطراف المعنية أن تمارس ضبط النفس وأن تحل الخلافات من خلال المشاورات في اللجنة المشتركة، فضلا عن الامتناع عن اتخاذ خطوات ربما تعقد الوضع. ولا توافق الصين على القرار الأخير الصادر عن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن ضمانات إيران. وندعو جميع الأطراف إلى إيلاء الاهتمام الواجب لاستعداد إيران لمواصلة التعاون مع الوكالة وإيجاد حلول في وقت مبكر.

وتتعلق المسألة النووية الإيرانية بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ولذلك فإن التوصل إلى الحل السياسي من مصلحة جميع الأطراف. وينبغي لبلدان الإقليم حل منازعاتها عن طريق الحوار والتفاوض. وينبغي للبلدان خارج المنطقة أن تسهم بطاقة إيجابية في سلام المنطقة واستقرارها. وينبغي لجميع الأطراف أن تعمل بشكل بناء على تهدئة الحالة والدفع باتجاه تسوية المسائل الساخنة في المنطقة.

ويؤكد تقرير الأمين العام أهمية حماية خطة العمل الشاملة المشتركة ويدعو الدول الأعضاء إلى تجنب الخطابات والإجراءات الاستقرازية. ويرحب التقرير بالتطورات الإيجابية في أداة دعم المبادلات التجارية ويشجع الدول الأعضاء على تقديم الدعم الكامل لقناة المشتريات واستخدامها، ويؤيد علاقات الدول الأعضاء التجارية والاقتصادية مع إيران، لا سيما أثناء جائحة مرض فيروس كورونا. وتعرب الصين عن تقديرها لذلك. وفي غضون ذلك تتفق الصين مع بعض البلدان على أن التقرير يجب أن يظل قائماً على الحقائق وأن يبين تنفيذ القرار بطريقة موضوعية ومتوازنة وشاملة. إن صيغة القرار 2231 ليست آتية للجزاءات. وينبغي للأمانة العامة أن تتصرف بحزم وفقاً لولايتها وصلحياتها. لقد أخفق التقرير في مراعاة الكاملة لشواغل إيران المشروعة وإدراجها. وتوصل التقرير أيضاً إلى استنتاجات بشأن بعض المسائل مثل منشآت الأسلحة، تستند إلى معلومات أحادية الجانب فحسب. وهذا أمر مؤسف جداً. وتأمل الصين في توجيه اهتمام الأمانة العامة إلى هذا الأمر.

كما لاحظت الصين أن بعض الدول قد أعربت عن قلقها إزاء إطلاق إيران للصواريخ والسوائل. وأوضحت إيران في مناسبات عديدة الطابع التقليدي والدفاعي عن النفس لبرنامجها المتعلق بالقذائف. ومن المهم أن تفسر جميع الأطراف القرار بدقة لتجنب أي تأثير سلبي على تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. ومنذ إبرام خطة العمل التزمت الصين بتأييد سلطة القرار وفعالية الخطة. والصين على استعداد للعمل بلا كلل مع الأطراف المعنية للسعي إلى إيجاد حلول سياسية ودبلوماسية للمسألة النووية الإيرانية. ويجب على مجلس الأمن الوفاء بمسؤولياته بصدق، فضلاً عن دعم القانون الدولي والتعددية والسلام والحوار. ولا يسعنا السماح بعودة المسألة النووية الإيرانية إلى المسار القديم القائم على الضغط والمواجهة.

### بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر جميع مقدمي الإحاطات في هذا الصباح على بياناتهم وعلى عملهم الشاق في الاضطلاع بمهام كل منهم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام وفريق الأمانة العامة على استمرار مهنتهم في تقديم تقرير شامل مدروس جيدا (S/2020/531).

سأبدأ بالإعراب عن دعم إستونيا لخطة العمل الشاملة المشتركة. فالخطة عنصر أساسي في الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي، وهي حاسمة بالنسبة للأمن الإقليمي والدولي الأوسع. وبما أن الخطة هي الضمان الوحيد للمجتمع الدولي حاليا فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، فإننا لا نريد أن نراها تنهار.

غير أننا نشعر بالقلق والجزع الشديدين إزاء إعلان إيران في أيار/مايو 2019 عن تقليص التزاماتها المتعلقة بال مجال النووي بموجب الخطة والخطوات التي اتخذتها لاحقا، حيث أنها تشير إلى وجود تهديد خطير بالانتشار النووي. ورغم أننا ننتهي على استمرار إيران في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب خطة العمل، فإننا نلاحظ بقلق عدم تعاون إيران مؤخراً في تحقيقات الوكالة بموجب اتفاق الضمانات. وبما أن التعاون مع الوكالة أمر بالغ الأهمية من أجل توفير الضمانات اللازمة لعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة، فقد أيدت إستونيا القرار المتخذ في آخر اجتماع لمجلس محافظي الوكالة.

وترحب إستونيا بجهود شركائنا الأوروبيين لمعالجة مسائل عدم الامتثال لخطة العمل في إطارها وإيجاد حل ناجح لها، وتشير إلى قيام ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة بتحريك آلية تسوية المنازعات في كانون الثاني/يناير من هذا العام. ونأمل أن يشارك المشاركون الآخرون في خطة العمل بشكل بناء وموضوعي في هذه العملية.

كما أن الحفاظ على خطة العمل وتنفيذها بالكامل يقتضيان الامتثال لجميع أحكام القرار 2231 (2015)، بما في ذلك التدابير التقييدية المنصوص عليها في المرفق باء للقرار. ويوجز تقرير الأمين العام استمرار إيران في عدم امتثالها للعديد من الأحكام المتعلقة بأنشطتها المتصلة بالقذائف التسيارية ونقل مختلف الأسلحة إلى جهات فاعلة أخرى في الشرق الأوسط. ولذلك، يثير التقرير شواغل خطيرة.

ويتضمن تقرير الأمين العام بحثا مفصلا للأسلحة التي صادرتها الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وشباط/فبراير 2020، ويخلص إلى أنها من أصل إيراني وأنها ربما تكون قد نُقلت بطريقة لا تتماشى مع القرار 2231 (2015). وعلاوة على ذلك، كانت بعض تلك الأصناف مماثلة أو مطابقة لتلك التي استُخدمت في الهجمات على المنشآت النفطية السعودية ومطاراتها الدولي.

كما نلاحظ بقلق المعلومات الواردة في التقرير عن إطلاق إيران لمركبات إطلاق فضائية في حالتين. فإيران لا توفر، من خلال قيامها بهذا النشاط، الثقة في أنها لا تطور تكنولوجيا قادرة على أن تكون وسيلة لإيصال الأسلحة النووية.

ولأنشطة انتشار الأسلحة هذه أثر مزعزع للاستقرار إلى حد كبير في المنطقة، ولا تؤدي إلا إلى تفاقم التوترات. وهذه الأنشطة، التي تثير بالغ القلق، لا تساعد بأي شكل من الأشكال على التقيد بالموعد المقرر لإنهاء القيود المفروضة على الأسلحة التقليدية في تشرين الأول/أكتوبر، على النحو المحدد في القرار 2231 (2015).

وفي الختام، تدعو إستونيا جميع الأطراف إلى أن تظل ملتزمة بالتنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015). ومن مسؤوليتنا المشتركة، كأعضاء في المجتمع الدولي، أن نعمل معا للحفاظ على الاتفاق النووي والتوصل بحسن نية إلى تسوية دبلوماسية من خلال الحوار البناء. ونؤيد تأييدا كاملا الجهود التي تقضي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين.

## بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أشكر الأمين العام ووزير خارجية الولايات المتحدة ووزير الخارجية الإيراني على مشاركتهم. وأشكر أيضاً مقدمي الإحاطات على مداخلاتهم.

تظل أولويتنا ضمان عدم اقتناء إيران للأسلحة النووية. وهذه مسألة انتشار، وبالتالي فهي مسألة سلام وأمن، تؤثر فينا جميعاً وتهمنا جميعاً. ولهذا السبب، تعمل ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة منذ عام 2003 على حل الأزمة بشأن البرنامج النووي الإيراني. وقد تمكنا من إيجاد مخرج من هذه الأزمة في عام 2015، بفضل مثابرة المجتمع الدولي، والتقارب منذ عام 2006 مع الموقف الذي اتخذته فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة - مجموعة الدول الأوروبية الثلاث - ويفضل الحوار النشط مع إيران.

ولم يكتف مجلس الأمن بالتصديق على اتفاق فيينا بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة من خلال القرار 2231 (2015)؛ بل وكذلك أقر أسلوباً قائماً على التعددية الواقعية والصارمة، وهو أسلوب نفذ بعد ذلك أعضاؤه الخمسة الدائمون موحدين وبطريقة ثابتة ونموذجية.

ونحن جميعاً على وعي تام بتحديات هذه اللحظة. وقد تباينت مسارات الدول الموقعة منذ أن انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق، مما دعونا إلى الأسف والقلق الشديدين. ومنذ ذلك الحين، اتخذت إيران، بشكل مثير للقلق، تدابير تتعارض مع التزاماتها بموجب الاتفاق. وتترتب على تلك التدابير عواقب خطيرة من حيث الانتشار، ولهذا السبب قامت مجموعة الدول الأوروبية الثلاث بتفعيل آلية تسوية المنازعات التابعة لخطة العمل الشاملة المشتركة في كانون الثاني/يناير من هذا العام: لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة، ولكن لمعالجتها في إطار الاتفاق.

وقد نفذت ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة التزاماتها بالكامل. ونحن لا نزال ملتزمين بالحفاظ على الاتفاق ومواصلة المناقشات لإعادة إيران إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب خطة العمل. ويتطلب ذلك مشاركة بناءة من جانب إيران ومن قبل الجميع.

لقد نما إلى علمنا للتو تأكيد مقلق للغاية على انتهاكات إيران لأحكام القرار 2231 (2015) المتعلقة بنقل الأسلحة. واستنتاجات الأمين العام، التي نؤيدها، تتفق مع تقييمنا. واسمحوا لي أن أكون واضحاً: إن هذه الأنشطة المزعزعة للاستقرار، التي استتكرناها، غير مقبولة ويجب أن تتوقف.

وكما يشهد إعلان برلين الوزاري لمجموعة الدول الأوروبية الثلاث المؤرخ 19 حزيران/يونيه، فإن فرنسا، إلى جانب ألمانيا والمملكة المتحدة، تتفهم الشواغل المتعلقة بالآثار المترتبة على انتهاء الحظر على الأسلحة التقليدية على النحو المنصوص عليه في القرار 2231 (2015) وتشاطرهما تلك الشواغل. وقد أعربنا عن استعدادنا لاستكشاف خيارات بناءة لمعالجة شواغلنا المشتركة، بما في ذلك خارج مجلس الأمن. ونعترف بمعالجة هذه المسألة بالتشاور الوثيق مع جميع أعضاء المجلس، ولا سيما المشاركين المتبقين في خطة العمل الشاملة المشتركة، والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى.

وسنواصل الاسترشاد بالأهداف التالية: احترام سلطة مجلس الأمن ونزاهته والالتزام بالاستقرار والأمن الإقليميين. بيد أننا لن نؤيد أي مقترحات أحادية الجانب تؤدي إلى عودة الجزاءات. إذ لن تؤدي إلا

إلى تعميق الانقسامات في مجلس الأمن وخارجه، ولن تحسن على الأرجح الحالة فيما يخص عدم الانتشار النووي في الميدان.

وكما قال وزراء خارجية فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة في برلين في 19 حزيران/يونيه، "نؤمن إيماناً راسخاً بأن أي محاولة من جانب واحد لإعادة فرض جزاءات الأمم المتحدة ستكون لها عواقب وخيمة في مجلس الأمن. ولن نؤيد مثل هذا القرار، الذي لا يتفق مع جهودنا الحالية للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة".

فجميع أعضاء المجلس يشتركون في مصالح أمنية أساسية. وهي مصالح تجمعنا معا حول أهداف ومسؤوليات مشتركة. وهذا هو سبب وجود هذا المجلس والروح التي تحفزنا جميعاً. ولذلك فإنني على ثقة من أن أحداً منا لا يرغب في المخاطرة بالتقهقر على نحو يسبب تقادم التوترات في الشرق الأوسط. ويمكن بالطبع اعتبار خطة العمل الشاملة المشتركة، التي هي نتاج حل وسط، أداة يمكن تحسينها. ولكن لا يوجد حتى الآن بديل جدي لمنع إيران من اقتناء الأسلحة النووية، ولن يؤدي زوال الخطة إلى تحسن في الوضع الإقليمي ولا في أمن شعوبنا.

ولدينا بالتأكيد اختلافات في النهج. ولكن علينا أن نبني معاً استراتيجية شاملة بشأن جميع جوانب القضية الإيرانية، وأعيننا مفتوحة، وبدون سذاجة، وبواقعية وتبصر. وهذا هو الهدف الطويل الأجل الذي نود أن نعطيهِ الأولوية، مع الحفاظ على النظام الدولي القائم على القانون، الذي نحن الضامنون له.

### بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هيوستن

ذكرنا صديقنا من الجمهورية الدومينيكية، خوسيه، في بيانه بأن ألمانيا ستتولى رئاسة مجلس الأمن اعتباراً من الغد. وفي الوقت نفسه، ستبدأ ألمانيا رئاستها للاتحاد الأوروبي. وكلتاها مهمتان جداً بالنسبة لنا. إنهما حجر الزاوية في سياستنا لما بعد الحرب العالمية الثانية. وتستند المنظمتان إلى سيادة القانون والنظام الدولي القائم على القواعد. ونحن نعتبر ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أساسيين في سياستنا.

وعندما أحدثت عن سيادة القانون اليوم، فإنني أقرن ذلك بهذا الأساس الذي تنبني عليه بالفعل السياسة الخارجية لألمانيا. وسأغتنم فرصة حضور وزير الخارجية الإيراني للحديث عن سيادة القانون وإيران. وللأسف، فإن إيران تنتهك الأساس ذاته الذي نناقشه هنا في الأمم المتحدة، وهو الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فحالة حقوق الإنسان في إيران مشينة. ويتعرض نشطاء حقوق الإنسان للاضطهاد. وهناك سجناء سياسيون. ولا توجد حرية صحافة، ولا حق في التجمع، وهناك تدخل عدواني في السياسة الخارجية في المنطقة. إن إيران لا تكتفي بعدم الاعتراف بإسرائيل، بل تعرض أيضاً صواريخ كتب عليها "الموت لإسرائيل". وهذا كله مروع جداً.

وفيما يتعلق بسيادة القانون، فإنني أشير إلى القرار 2231 (2015): وهو جزء من سيادة القانون وأحد أهم القرارات التي اتخذناها. وأود أن أشكر الأمين العام وفريقه على التحقيق الشامل الذي خلص إلى وجود تطورات تتعارض مع القرار 2231 (2015) ولا تتسق معه.

ورداً على زميلي من الصين، أقول إن الأمانة العامة في رأينا مكلفة بلا شك بمتابعة هذا العمل. والأمين العام مكلف بمكافحة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن، ولذلك يجب عليه أن يبذل وسعه للحفاظ على ذلك. وفيما يتعلق بالموقف من القرار 2231 (2015)، نود أن ننضم إلى ما قالته المملكة المتحدة وفرنسا، العضوين الآخرين في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث. وبما أن الصين هي أيضاً من الدول الموقعة، فإنني أضم صوتي أيضاً إلى ما قاله زميلي الصيني للتو عن آلية إعادة فرض الجزاءات. والهدف الأسمى بالنسبة لنا هو الحفاظ على القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة، التي وصفها البعض في وسائل الإعلام بأنها إنجاز دبلوماسي فريد، ومواصلة تنفيذها كاملاً. وقد أمكن بفضل خطة العمل جعل إيران تتراجع عن مساعيها للحصول على قنبلة نووية.

ومن المؤسف جداً أن الولايات المتحدة قد انسحبت من خطة العمل الشاملة المشتركة. فهي، بذلك، قد انتهكت بالفعل القانون الدولي لأن خطة العمل مكرسة في القرار 2231 (2015). ويساورنا قلق بالغ أن نرى إيران الآن تبتعد عن خطة العمل، كما ورد أيضاً في تقرير الأمين العام (S/2020/531). ولتوضيح هذا الأمر، تخيلوا شخصاً يقطع إشارة المرور الحمراء؛ إن ذلك ليس مبرراً لأن يقطع سائق سيارة آخر الإشارة الحمراء أيضاً.

وينبغي لإيران أن تعمل بشكل بناء مع الدول المتبقية الموقعة على خطة العمل الشاملة المشتركة. ويسبب هذه الخطوات الإيرانية لابتعاد عن الاتفاق، احتجت ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة (مجموعة الدول الأوروبية الثلاث) بآلية تسوية المنازعات، وهذا تدبير يندرج في إطار خطة العمل. وبينما تستمر الدول الأوروبية الثلاث في التمسك بالتزاماتها، بل وتتجاوز التزاماتها عندما يتعلق الأمر بآلية دعم المبادلات

التجارية، لا يساورنا القلق إزاء انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل فحسب، ولكن كذلك لإنهائها الإعفاءات الممنوحة لمشاريع رئيسية في الخطة. ولا تزال الدول الأوروبية الثلاث ملتزمة بتلك المشاريع، بما في ذلك مشروع تحديث آراك.

ويساورنا القلق إزاء الإشارة إلى أنشطة إيران في مجال القذائف في تقرير الأمين العام. فهذه الأنشطة لا تتماشى مع القرار 2231 (2015). وقد أبلغت الدول الأوروبية الثلاث الأمين العام ومجلس الأمن بتلك الشواغل.

وفيما يتعلق بحظر الأسلحة التقليدية، فإننا نتشاطر الشواغل بشأن الآثار المترتبة على انتهاء أجل تلك القيود. ونذكر، من ناحية أخرى، بأن الجزاءات المفروضة على المواد المدرجة في نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف ستظل سارية وأن نقل الأسلحة من جانب إيران إلى جهات من غير الدول سيظل محظورا وفقا لقرارات مجلس الأمن الأخرى.

ويمكننا أن نستفيد من تلك الأحكام عندما ننظر في أفضل السبل لمعالجة انقضاء حظر الأسلحة. ونحن على استعداد للعمل مع أعضاء خطة العمل والمجلس لتحديد أفضل السبل للقيام بذلك.

لقد احتفلنا توا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد ميثاق الأمم المتحدة. وهو أساس نظامنا الدولي القائم على القواعد. إن تعددية الأطراف تتعلق بالالتزامات والموثوقية. وأود أن أناشد الجميع أن يعودوا إلى القرار 2231 (2015) وإلى خطة العمل الشاملة المشتركة وأن ينفذوها.

## بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

نشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو والسفير أولوف سكوغ والسفير مارك بيكستين دو بوتسويرفا على إحاطاتهم. وكذلك نشكر السفير بيكستين دو بوتسويرفا وأعضاء فريقه على قيادتهم القديرة في تيسير إطار تنفيذ القرار 2231.

كما نرحب بمشاركة الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش؛ ووزير خارجية الولايات المتحدة، معالي السيد مايكل بومبيو؛ ووزير خارجية إيران، معالي السيد محمد جواد ظريف.

إننا نمر اليوم بلحظة حرجة جدا. ولا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية أهمية دعم جميع الأطراف للتنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015). وفي ذلك الصدد، تشدد إندونيسيا على النقاط التالية:

أولاً، إن الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015) أمر بالغ الأهمية. ويجب على جميع الأطراف أن تظل ملتزمة وأن تقي بالتزاماتها بالكامل وبشكل فعال بموجب الخطة والقرار 2231 (2015) بحسن نية. ويساورنا قلق بالغ في ذلك الصدد إزاء قرار الولايات المتحدة الانسحاب من الخطة وإعادة فرض العقوبات. ويجب بذل جهود لتهيئة بيئة مواتية لتنفيذ خطة العمل. وينبغي أن تؤخذ جميع العوامل في الاعتبار بطريقة عادلة عند تقييم ذلك التنفيذ.

كما لاحظنا بقلق إعلان إيران أنها ستراجع عن التزاماتها التشغيلية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وتدعو جميع الأطراف إلى الإسراع بحل تلك المسائل من خلال الحوار البناء وآليات تسوية المنازعات المناسبة بموجب الاتفاق، حتى تتمكن إيران من العودة إلى التزاماتها.

إننا ندرك وندعم الجهود التي يبذلها شركاؤنا الأوروبيون لتيسير جميع أشكال التجارة المشروعة مع إيران. ويجب أن ندرك أنفسنا دائما بأن خطة العمل الشاملة المشتركة ينبغي أن تعود كذلك بفوائد اقتصادية ملموسة على إيران وشعبها.

ثانياً، يجب الحفاظ على الاستقرار. ويجب على جميع الأطراف أن تمارس ضبط النفس. ويتعين توخي المزيد من الحذر قبل الخلوص إلى نتيجة أو اتخاذ أي إجراء، لأن القرارات المتعجلة يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية. ويجب أن تضيف أي مبادرات جديدة قيمة إلى القرار 2231 (2015) وأن تدعمه.

ويجب أن نبقي مركزين. ويجب أن يكون الهدف هو تحقيق النجاح في تنفيذ القرار 2231 (2015). وينبغي معالجة المسائل التي لا ترتبط مباشرة بخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015) بشكل منفصل. وتشدد إندونيسيا، في هذا السياق، على التمسك بسيادة القانون وكذلك بميثاق الأمم المتحدة بروح تعددية الأطراف. ولا ينبغي لنا أن ننسى أهمية بناء الثقة ومواصلة الحوار لإيجاد حلول ودية. فهذا ما تعنيه الدبلوماسية.

ثالثاً، إن التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمر هام. ونرحب باستمرار التعاون بين إيران والوكالة في مجال حماية برنامجها النووي بموجب خطة العمل. ونود أن نعرب عن تقديرنا للعمل المهني الذي تقوم به الوكالة. وندعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ ولايتها بطريقة محايدة وموضوعية في التحقق من تنفيذ إيران لالتزاماتها المتعلقة بالبرنامج النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة ورصدها.

رابعا، يجب إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويجب أن نظل مركزين وألا يشغلنا عن غاياتنا خطاب آخر يعوق إحراز تقدم في جدول الأعمال العالمي لنزع السلاح النووي.

إن موقف إندونيسيا إزاء هذه المسألة، على الصعيد الوطني وكذلك بصفتها منسق الفريق العامل المعني بنزع السلاح التابع لحركة عدم الانحياز، واضح جدا. وعلاوة على ذلك، فإن إندونيسيا طرف في المعاهدات الرئيسية في هذا المجال، بما في ذلك المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونحن كذلك من المؤيدين المتحمسين لمعاهدة حظر الأسلحة النووية ونحث على دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر وعلى إضفاء الطابع العالمي عليها.

وتؤمن إندونيسيا بأن خطة العمل الشاملة المشتركة تظل عنصرا أساسيا في البنية العالمية لعدم الانتشار. ولا ينطبق الالتزام بدعم الخطة دعما كاملا على الموقعين عليها فحسب، بل ينطبق كذلك على جميع الأطراف في المجتمع الدولي. وينبغي أن يقوم الجميع بأدوارهم في دعم استدامتها وأهدافها الأصلية.

قبل أن أختتم بياني، يعرب وفد بلدي عن قلقه إزاء حقيقة عدم تمكن جميع أعضاء المجلس من الموافقة على تقرير الميسر. ونحث جميع أعضاء المجلس، في ذلك الصدد، على مواصلة التواصل والتعاون الوثيق لتمكيننا من ممارسة ولايتنا على النحو الصحيح. ونشكر ميسر الصيغة على مساعيه في هذه العملية، ونقف على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع أعضاء المجلس للتوصل إلى اتفاق بشأن المضي قدما.

وأود أن أختتم حديثي بإعادة التأكيد مرة أخرى على دعم إندونيسيا للتنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015).

## بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود في البداية أن أرحب بعقد هذه الإحاطة بشأن النظر في التقرير التاسع (S/2020/531) للأمين العام عن تنفيذ القرار 2231 (2015). إن حضوره هنا اليوم دليل على الاهتمام الذي يوليه لهذه المسألة.

وأشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسفير مارك بيكستين دو بوتسويرفا، الممثل الدائم لبلجيكا، بصفته الميسر؛ والسيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، بصفته منسق اللجنة المشتركة لدى مجلس الأمن، على إحاطاتهم.

ويشرفنا حضور وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد مايكل بومبيو، والسيد محمد جواد ظريف، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، وأرحب بهما ترحيباً حاراً.

أود أن أؤكد مجدداً التزام النيجر بالتنفيذ الكامل للقرار 2231 (2015) الذي أقر في عام 2015 خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني.

وأحاط وفد بلدي علماً بالاستنتاجات الواردة في التقرير التاسع للأمين العام عن تنفيذ القرار 2231 (2015)، ويدعو الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة إلى الامتثال لالتزاماتهم.

ولا جدال في أن خطة العمل، بوصفها تعبيراً عن إرادة المجتمع الدولي المدعومة من قبل مجلس الأمن، تعد أداة أساسية في مكافحة الانتشار النووي. ولذلك يجب الحفاظ عليها. ولذلك السبب، فإننا نأسف لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، وما يترتب عن ذلك من نتائج. ونأسف كذلك للتدابير التي اتخذتها جمهورية إيران الإسلامية رداً على ذلك الانسحاب منذ 8 أيار/مايو 2019 للتراجع عن بعض الالتزامات التي تعهدت بها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي في إطار خطة العمل.

وفي هذا الصدد، نحث جميع الأطراف في الاتفاق على التنفيذ الصارم لأحكامه من حيث الالتزامات والحقوق. وكما سار القول، فإن الاتفاقات المبرمة قانوناً تصبح قانوناً لمن وضعوها. وإذا نشأت صعوبات في تنفيذ أحكام الاتفاق، ينبغي اللجوء إلى آلية تسوية المنازعات المنصوص عليها في خطة العمل.

ويعتقد بلدي النيجر أنه لا شك في أنه يجب على جمهورية إيران الإسلامية أن تحترم التزاماتها بموجب الاتفاق، ولا سيما الامتثال لتدابير الرقابة التي تتخذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل القضاء على أي خطر للانتشار، ولكن لا شك أيضاً في أنه يجب على المجتمع الدولي وضع الأسس لعلاقات جديدة مع جمهورية إيران الإسلامية استناداً إلى الثقة والاحترام المتبادلين.

ولذلك، فإن من المُلح، وفقاً للنداء الذي وجهه الأمين العام، أن تخفف لأسباب إنسانية جميع التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب التي من شأنها أن تمنع إيران من تعبئة الوسائل اللازمة لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا الحالية.

وإذا كان مطلوباً السعي إلى تنفيذ خطة العمل المشتركة الشاملة بحسن نية، فليس من المبالغة القول أن الوضع السائد حالياً في منطقة الخليج الفارسي يحمل في طياته بذور الشك وعدم الثقة، مما يجعل من الصعب تهيئة مناخ من الثقة بين الدول. ولا تدعو الاحتمالات المثيرة للقلق من ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة في المستقبل إلى التفاؤل للأسف. ومن شأن ذلك - إن لم نفعل شيئاً، وهو الوقت المناسب للتصرف - أن يزيد الصعوبات التي تثير قلقنا اليوم - بإغراق المنطقة بأسرها في دورات من العنف ربما تترتب عنها عواقب لا يمكن التنبؤ بها ولا تحصي على السلم والأمن الدوليين.

### بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

نرحب بمشاركة الأمين العام في جلسة اليوم. وأرحب على وجه الخصوص بالوزير ظريف، الذي يجلس معنا الآن. وأود أن أرحب بمشاركة وزير الخارجية، ولكنه لم يعد معنا. وأفهم أنه مشغول جدا، ولكننا نأسف لعدم اختياره الاستماع إلى أعضاء المجلس، إلى بعضهم على الأقل. ولكن أكثر ما يدعو للأسف - بالنسبة لي شخصيا على الأقل - أننا لم نسمع في بيانه ذكرا واحدا لكلمة "حوار" أو "تعاون".

وأود أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو على عرض تقرير الأمين العام (S/2020/531) عن تنفيذ القرار 2231 (2015). ونرحب أيضا بالإسهام الذي قدمه الممثل الدائم لبلجيكا، بوصفه ميسر مجلس الأمن لتنفيذه. ونقدر تقديرا عميقا جهوده الرامية إلى دعم وحدة أعضاء مجلس الأمن. ونتفاوض تحقيقا لتلك الغاية على تقرير الميسر بتوافق الآراء، حتى وإن لم تتم الموافقة عليه.

ونعرب عن شعورنا بالأسف العميق للتهديد الذي يتعرض له عالم تعددية الأطراف ونظامه، حيث استمر الالتزام بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين على مر القرون. وتتنافى سياسة الولايات المتحدة في العمل الانفرادي مع المنطق السليم وآراء الدول الأخرى على حد سواء. وما زلنا نراقب بقلق بالغ سياسة الضغط المفرط على إيران التي يمكن وصفها على نحو أدق بأنها سياسة الخنق الشديد. ويستمر الضغط المتمدد على إيران من جميع الاتجاهات. والغرض من ذلك تغيير النظام أو تهيئة وضع تعجز فيه إيران عن التنفس تماما. ويشبه هذا أن يضع أحدهم ركبته على رقبة شخص ما.

وتقع المسؤولية عن الأزمة الحالية على عاتق الولايات المتحدة. فقد بدأت قبل عامين عمدا تقويض الاتفاق المتوازن والموضوع بعناية لعام 2015، الذي شكّل القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة صفقة متكاملة لا يمكن فصلها عنه. وبالرغم من أن قرارات مجلس الأمن جزء من القانون الدولي ويجب أن تنفذها جميع الدول الأعضاء، انسحبت الولايات المتحدة رسميا من القرار 2231 (2015) والتزامات خطة العمل الشاملة المشتركة، وأغلقت الباب وراءها، في حين واصلت ممارسة ضغوط أحادية الجانب عن طريق تجديد فرض وتعزيز الجزاءات القومية على إيران، في تعارض مع أهداف خطة العمل والقرار 2231 (2015). وتلغي هذه الإجراءات أي حوافز من شأنها أن تشجع طهران على الامتثال لأحكامها. ومع ذلك، واصلت إيران الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وعلاوة على ذلك، تواصل الولايات المتحدة بوصفها من المنتهكين الرئيسيين، تهديد بلدان أخرى بفرض جزاءات أحادية الجانب عليها بسبب تنفيذها القرار 2231 (2015) الذي، كما قلت، ليس خيارا بل التزام على الدول الأعضاء.

وقد كان الطريق إلى خطة العمل الشاملة المشتركة وعرا جدا. وقدّم الجميع تنازلات لتحقيق ذلك الاتفاق المتوازن الموضوع بعناية، بما في ذلك، إيران نفسها ابتداء. واحتل العالم كله بهذا الإنجاز الفريد ونظام الضوابط والموازن التي لا يشكل حظر الأسلحة المؤقت - أي القيود المفروضة على الأسلحة على إيران - سوى عنصر واحد منها. وقدم ذلك يفهم واضح لا لبس فيه بأن تنتهي صلاحيته في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2020 شريطة أن تتمثل إيران بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وأوفت إيران بالتزاماتها على الرغم من استمرار التهديدات والجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة عليها لمدة عامين.

ونرى اليوم أن الولايات المتحدة تناشد سلطة مجلس الأمن "التحلي بوحدة الرؤية" واتخاذ قرار جديد بشأن فرض حظر الأسلحة على إيران. وشرحنا بالتفصيل موقفنا في هذا الصدد في الرسالة المؤرخة 27 أيار/مايو 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي لافروف (S/2020/451) التي وزعت في المجلس. ولا يمكننا القبول بمحاولة الحصول على مباركة سياسة الضغط الشديد التي وضعتها الولايات المتحدة بواسطة مجلس الأمن وإضفاء الشرعية عليها. ولدينا هنا ولاية خاصة ومسؤولية محددة لحماية المصالح المشروعة لجميع الدول والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ويتمثل منطق مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة في فرض حصار شامل على إيران بكل الوسائل الممكنة. ومن الواضح أن الهدف النهائي لذلك هو استعداد إيران ودفعها إلى الانتقام المتطرف، ما يستدعي فرض المزيد من الجزاءات عليها. ولن نحصل من ذلك في النهاية إلا على تصعيد لا يمكن السيطرة عليه، مع زعزعة استقرار المنطقة وعواقب دائمة على السلم والأمن الدوليين. فهل هذا هو العلاج الذي نبحث عنه لحل الأزمة الحالية؟

إن جعل إيران كبش فداء لكل ما يحدث في المنطقة يبدو نهجا سهلا. ولكن تبسيط الأمور والتوصل إلى استنتاجات سهلة، ولكنها مشكوك فيها ومحل جدال، وهو الأمر الذي اعتقد أننا تعودنا جميعا عليه للأسف، ليس حلا سحريا للمشاكل التي تواجهها المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن هذا النهج التبسيطي لا يقربنا من الحلول. إنه يعقد المشاكل لا غير.

ونود أن نؤكد من جديد على أنه لا توجد موجبات قانونية أو غيرها لإثارة مسألة حظر الأسلحة في مجلس الأمن. لقد صُممت الإجراءات القائمة على الموافقة بشأن نقل الأسلحة من إيران وإليها على أنها تدابير مؤقتة ولم يُتوخَّأ أبدا تمديدها إلى ما بعد 18 تشرين الأول/أكتوبر 2020 أو مناقشة ذلك. وسيكون من السذاجة في ضوء ذلك كله، على أقل تقدير، الإيحاء بأنه يمكن أن يكون هناك مجال لإشراك المجلس في هذه المسألة.

اختر بريان هوك، الممثل الخاص للولايات المتحدة في إيران، اتهام روسيا والصين بسلوك طريق الواقع المرير فيما يتعلق بإيران. ولا أعرف ما الذي دفع إلى مثل هذا الخيال الجامح أو ما الذي يعنيه بذلك بالضبط. ربما قرأ مؤخرا لجورج أرويل، أو لراي برادبري، أو لألدوس هكسلي أو لبعض كتّاب الواقع المرير الروس - ولدينا منهم الكثير، بالمناسبة. ولكن إذا ما نظرنا إلى الأمر بحسب الظاهر، فأنا مضطر إلى القول إن روسيا، على وجه الخصوص، تتبنى موقف الواقع المرير لأن الولايات المتحدة تتبنى موقفا طوباويا. لقد قلنا منذ اليوم الأول إن مشروع قرار الولايات المتحدة بشأن تمديد الحظر المفروض على إيران هو مشروع طوباوي. ولن ينجح. وهو ليس أساسا سليما لأي مفاوضات.

وقد حاولت الولايات المتحدة عبثا، خلال العامين الماضيين، أن تثبت لنا أن إيران تنتهك التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وفي الواقع، كانت التحركات الوحيدة التي قامت بها إيران تهدف إلى إظهار إحباطها من الأعمال الاستفزازية للولايات المتحدة، ولكن حتى تلك التحركات، بالمعنى الدقيق لها، لم تنتهك خطة العمل الشاملة المشتركة.

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن خيبة أملنا الشديدة إزاء التقرير التاسع للأمين العام (S/2020/531) عن تنفيذ القرار 2231 (2015). فمن الواضح أنه لا يفي بمعايير الحياد العالية المتوقعة في هذه الوثائق. ولم تُسند إلى الأمانة العامة قط مهام التحقيق، بما في ذلك بناء على دعوة من فرادى

الدول. وقد ظل المجلس مُغيباً فعلياً بشأن أنشطته، وقُدِّمت له بدلا من ذلك أحكام جاهزة. وليس لدى الفريق الذي أجرى تلك التحقيقات ولايات جزائية أو للدعاء العام. ومع ذلك، يستخدم زملاؤنا أعضاء المجلس اليوم عبارات مثل "من شبه المؤكد" أو "من المرجح جدا" - كما لو كنا لا ننظر في ادعاءات بل في حقائق ثابتة. ونأسف لأن نرى أن التقرير، نتيجة لعمليات التفتيش التي قام بها هواة، يعاني من نقص مستمر في الأدلة. إن التقييمات النهائية لتورط إيران في أنشطة تنتهك القرار 2231 (2015) تقييمات متحيزة ولا أساس لها من الصحة. وفي هذه الأوقات المضطربة، بات من المؤسف أن هذه الوثيقة تغذي التوترات بدلا من أن تسهم في حلها.

وفيما نتناول المسألة قيد النظر، ينبغي ألا ننسى الصورة الأوسع نطاقا. إننا نشهد اليوم تصعيدا متأججا في الخليج الفارسي، مما يعرض السلام والأمن في المنطقة للخطر ويقوض الجهود الدولية الرامية إلى تسوية النزاعات هناك. ونعتقد أن هناك بديلا قابلا للتطبيق - حل استراتيجي شامل يمكن أن يساعد على بناء الثقة وتعزيز الاستقرار والشفافية والقدرة على التنبؤ فيما بين الأطراف الفاعلة الإقليمية. والهدف النهائي هو إنشاء هيكل أمني شامل حقا يصور الشواغل المشروعة لجميع بلدان المنطقة. يمكن لتدابير بناء الثقة الإقليمية أن تكون أداة فعالة في هذا الصدد. ولا يزال مفهومنا المتعلق ببنية الأمن في الخليج الفارسي وجيها، مع ضمانات دولية. وروسيا مستعدة أيضا للعمل مع شركائنا الإقليميين وجميع الأطراف المعنية لدعم مبادرات مماثلة.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن روسيا ملتزمة تماما بالتنفيذ غير المشروط لالتزاماتها بموجب القرار 2231 (2015) و"خطة العمل المشتركة الشاملة". وندعو جميع الدول الأعضاء إلى بذل كل جهد ممكن للحفاظ على خطة العمل. وسنواصل السعي إلى الحوار الرامي إلى إيجاد حلول توفيقية وتشجيعه، مع كون المراعاة المتوازنة للمصالح في صميمه. يمكن اتخاذ هذه التدابير على جميع مستويات الاتصال السياسي. ولن تدخر روسيا جهدا، إلى جانب أعضاء آخرين مسؤولين في المجتمع الدولي، لإعادة السيطرة على الحالة الراهنة.

## المرفق الثالث عشر

## بيان نائبة الممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

أود أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والسفير سكوغ والسفير دو بويتسويريفا، بصفته ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015)، على إحاطاتهم.

وترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بالتقرير التاسع للأمين العام (S/2020/531) عن تنفيذ القرار 2231 (2015). ونحن ملتزمون بالتنفيذ الكامل للقرار ونؤيد بقوة خطة العمل الشاملة المشتركة - التي هي ركيزة أساسية في الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي والدبلوماسية المتعددة الأطراف. فالحفاظ عليها أمر حاسم في حماية السلام والاستقرار في المنطقة والعالم الأوسع نطاقا.

ونأسف بشدة لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل ولقراراتها اللاحقة بإعادة فرض الجزاءات وإنهاء الإعفاءات. تتعارض هذه الإجراءات مع متطلبات وأهداف القرار 2231 (2015) وخطة العمل ولا تشجع على تهيئة بيئة مواتية للتعاون الدولي. ونشجع الولايات المتحدة على الانضمام مجددا إلى الاتفاق ورفع جميع الجزاءات. وقد أصبح النداء من أجل رفع الجزاءات أكثر إلحاحا الآن مع وصول الجائحة، نظرا لأنها تقوض وتعرقل إلى حد كبير التصدي لمرض فيروس كورونا وجهود التخفيف من آثاره.

كما نأسف لقرار جمهورية إيران الإسلامية بالخروج عن العديد من التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة. ونحيط علما بأن إيران أشارت إلى أن من الممكن التراجع عن هذه الخطوات، بعد أن اتخذتها في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق. ونحث إيران على العودة إلى الامتثال الكامل والوفاء بكامل التزاماتها. ونأمل أن تظل إيران، بالرغم من الإعلانات الأخيرة، طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

تؤيد سانت فنسنت وجزر غرينادين ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية إذ تعمل على ضمان الاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية. ولا يمكن المبالغة في أهمية الدور الذي تضطلع به الوكالة في التحقق من الامتثال للقرار 2231 (2015) ورصده. وننوه بتعاون إيران مع الوكالة حتى الآن ونشجع على مواصلة التعاون في تنفيذ اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي.

ونرحب بالتطورات التي تحققت فيما يتعلق بأداة دعم المبادلات التجارية. إن هذه التطورات ضرورية لتطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران. ونحيط علما أيضا بأنشطة قناة المشتريات، التي يجب أن تظل عاملة وفعالة لضمان إقامة علاقة جديدة مع إيران.

ولا تزال خطة العمل الشاملة المشتركة الطريق الوحيد القابل للتطبيق لضمان التوصل إلى حل سلمي وشامل وطويل الأمد للمسألة النووية الإيرانية. وفي هذا الصدد، نناشد جميع الأطراف أن تنفذ بالكامل التزاماتها بموجب الاتفاق. كما نحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن توجج التوترات، والالتزام الكامل بالحوار والتفاوض من أجل حل القضايا الراهنة والحفاظ على خطة العمل.

في الختام، تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد التزامها بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وبوصفنا عضوا في منطقة السلام لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعضوا في

معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يظل ثابتاً في التزامه بنزع السلاح، لأنه يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بعدم الانتشار.

## المرفق الرابع عشر

## بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا

تواصل جنوب أفريقيا ترحيبها بخطة العمل الشاملة المشتركة باعتبارها أحد أهم الإنجازات الدبلوماسية في مجال عدم الانتشار النووي منذ التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولا تزال الخطة خير مثال على التعاون العالمي لمواجهة التحديات التي تؤثر علينا جميعاً.

وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف في الخطة وأعضاء المجلس إلى دعم وتنفيذ القرار 2231 (2015)، الذي يعد أساسياً من أجل وفاء المجلس بولايته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين.

ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتصرف بمسؤولية ويحجم عن أي أعمال مثيرة للخلاف يمكن أن تؤدي إلى عدم الامتثال لقرارات المجلس، لأن ذلك من شأنه تقويض مصداقية المجلس في أداء ولايته الأساسية. ولذلك، تحث جنوب أفريقيا إيران على تنفيذ التزاماتها المترتبة عليها بموجب الخطة بالكامل من أجل الحفاظ على آفاق نجاحها.

وانسحاب الولايات المتحدة من الخطة، وإعادة فرضها لتدابير جزاءات أحادية الجانب هو أمر مؤسف. ويجب على الولايات المتحدة أن تعيد النظر في موقفها في هذا الصدد لأن أعمالها تقوض التفاهات التي تم التوصل إليها من قبل. كما نأسف لقرارها بعدم تجديد الإعفاءات لمشاريع عدم الانتشار النووي في إطار الخطة. ونرى أن هذا القرار سيؤثر عن غير قصد على قدرة إيران على التنفيذ الكامل لأحكام الخطة والقرار 2231 (2015). ونشير إلى أن رفع الجزاءات، لا سيما فيما يتعلق ببعض المواد ذات الصلة بالمجال النووي، هو جزء لا يتجزأ من الخطة.

وتؤكد جنوب أفريقيا أن الإزالة التامة للأسلحة النووية تشكل الضمانة الوحيدة التي تكفل ألا يستخدمها أي طرف مرة أخرى، تحت أي ظرف من الظروف. ونذكر المجلس بأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين عمليتان تعزز كل منهما الأخرى. إن عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي سيؤثر عن غير قصد على المكاسب التي تحققت في مجال عدم الانتشار النووي.

وفيما يتعلق بالأمن الأوسع للمنطقة، تنضم جنوب أفريقيا إلى الآخرين في الإعراب عن شواغلها إزاء التوترات المتزايدة في الخليج الفارسي وتأثيرها على السلم والأمن الدوليين. وتحث جنوب أفريقيا جميع الأطراف المعنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وعدم السماح للوضع بالخروج عن السيطرة.

وفي الختام، يجب على المجلس أن يتخذ خطوات لتخفيف حدة التوتر في الخليج بدلاً من تصعيده، وأن يدعم أي جهود من هذا القبيل تضطلع بها الأطراف الإقليمية الفاعلة. وفي هذا الصدد، يجب على المجلس أن يدعم المبادرات الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار - ليس فقط في منطقة الخليج، ولكن في منطقة الشرق الأوسط على نطاق أوسع.

ولهذا السبب، تؤيد جنوب أفريقيا بثبات الجهود المستمرة الرامية إلى حل التوترات بين جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة، وتشجع الحوار بدلاً من المواقف العدائية للحفاظ على مكاسب نزع السلاح وعدم الانتشار الضرورية لصون السلم والأمن الدوليين الأوسع نطاقاً.

### بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسفير أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، والسفير مارك بيكستين دي بيتسويرفا، الممثل الدائم لبلجيكا وميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015)، على إحاطاتهم التفصيلية.

وأود أيضا أن أرحب بحضور الأمين العام ووزير الخارجية مايكل بومبيو في هذه الجلسة، وكذلك بمشاركة الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية.

وتتشاطر تونس الرأي القائل بأن خطة العمل الشاملة المشتركة تشكل إضافة هامة إلى الهيكل العالمي لعدم الانتشار، وتكرر دعوتها إلى التنفيذ الكامل والفعال لهذا الاتفاق وللقرار 2231 (2015) من قبل جميع الأطراف.

ونعتقد أن القدرة على مواصلة ضمان وضع إيران كدولة غير حائزة للأسلحة النووية أمر بالغ الأهمية لأمن واستقرار الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن إيران أكدت في مناسبات مختلفة أن جميع تدابير عدم الامتثال التي اتخذتها قابلة للعكس، وأنها ستظل خاضعة للرصد والتحقق من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وندعو إيران إلى التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومواصلة تنفيذ البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الذي تم التوصل إليه على أساس طوعي، ريثما يتم التصديق عليه.

وتحيط تونس علما باستمرار الاختلافات في التفسير فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المرفق باء من القرار 2231 (2015)، ولا سيما فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالقذائف التسيارية. ونحن نفهم أن تلك الأحكام قد صُممت لتحسين الشفافية وتهيئة مناخ يفضي إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، ونحث جميع الأطراف المعنية على الدخول في حوار بناء لحل تلك الخلافات.

وفي غضون ذلك، نشجع إيران على الامتناع عن أي أنشطة من شأنها تعميق انعدام الثقة وزيادة حدة التوترات في المنطقة، التي بلغت بالفعل مستوى خطيرا للغاية.

وفي هذا الصدد، يساورنا قلق خاص إزاء الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام الأخير (S/2020/531) بشأن تنفيذ القرار 2231 (2015) - والمتمثلة في أن قذائف كروز و/أو أجزائها المستخدمة في الهجمات التي ارتكبت ضد المملكة العربية السعودية في عام 2019 إيرانية المنشأ. ونكرر إدانتنا لتلك الهجمات وندعو جميع الأطراف إلى تجنب أي عمل يمكن أن يزيد من تفاقم الحالة.

وأخيرا، أود أن أشير إلى المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، الذي عقد دورته الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وشاركت فيه جميع البلدان العربية وإيران مشاركة بناءة. وينبغي للمؤتمر الذي أنشأته الجمعية العامة أن ينعقد كل عام في مقر الأمم المتحدة بتكلفة تزيد على مليون دولار سنويا لجميع الدول الأعضاء، إلى أن ينتهي من وضع معاهدة ملزمة قانونا لإنشاء تلك المنطقة في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من الاختلاف في الآراء الذي تم الإعراب عنه خلال العملية التي أدت إلى اتخاذ قرار بعقد المؤتمر، نعتقد أنه يمكن أن يصبح منبرا مفيدا جدا للحوار المنتظم وبناء الثقة بين البلدان المعنية بشأن جميع قضايا عدم الانتشار ونزع السلاح والأمن الإقليمي، وأن يساعد على تخفيف حدة التوترات في المنطقة بدرجة كبيرة. ولذلك، نأمل أن تكون جميع الأطراف المدعوة في وضع يمكنها من المشاركة في الدورات المقبلة.

## المرفق السادس عشر

## بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

نود أن نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على انضمامه إلينا اليوم. ونشكر وكالة الأمين العام، روزماري ديكارلو، والسفير سكوغ، والسفير بيكستين دي بويتسويرفا على إحاطاتهم. ونرحب بالسيد مايكل بومبيو، وزير خارجية الولايات المتحدة، والسيد محمد جواد ظريف، وزير خارجية إيران، في جلسة اليوم.

وقد شهدنا بقلق بالغ، خلال الأشهر الأخيرة، استمرار تفاقم ذلك التوتر وانعدام الثقة في المنطقة فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015). ومن المهم أكثر من أي وقت مضى نزع فتيل الخلاف في الحالة الراهنة من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة. ونود أن نسلط الضوء على النقاط التالية في هذا الصدد.

أولاً، نحيط علماً بالتقرير التاسع للأمين العام عن تنفيذ القرار 2231 (2015) (S/2020/531). ونشدد على أن تدابير التقييد والرقابة بموجب القرار 2231 (2015) تهدف إلى تعزيز الامتثال والتنفيذ الكاملين لخطة العمل الشاملة المشتركة.

ثانياً، نود أن نعيد تأكيد موقفنا الثابت الداعم لنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية. كما إننا نحترم حق البلدان في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقاً للقانون الدولي والتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ثالثاً، نؤيد التدابير الرامية إلى حل جميع المسائل من خلال الحوار والمفاوضات، وفقاً للقانون الدولي. ولذلك، فإننا ندعم تنفيذ القرار 2231 (2015)، إذ يهدف إلى تعزيز الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذها. وندعو الأطراف المعنية إلى مواصلة الحوار والمفاوضات لحل الخلافات وتنفيذ القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة تنفيذاً كاملاً. ومن المهم أن تمارس جميع الأطراف ضبط النفس وأن تمتنع عن الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة وتقوض الثقة وتوسع التوترات.

وفي الختام، فإن تردد صدق السلام والأمن في الشرق الأوسط سيتجاوز المنطقة. ولذلك، من الضروري أن ينظر مجلس الأمن بعناية في كل مسألة تتعلق بالقرار 2231 (2015). وينبغي أن يشارك أعضاء المجلس بنشاط في هذه المناقشات من أجل تهيئة بيئة مواتية للتعاون والحوار بين الأطراف في تنفيذ القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة. ومن الضروري كذلك أن نحافظ جميعاً على السلام والاستقرار، وأن نتمسك بالقانون الدولي وأن نفي بالتزاماتنا من أجل عالم آمن ومزدهر للجميع. وفييت نام، من جانبها، على استعداد لتقديم إسهامات إيجابية في هذه العملية.

## بيان وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، م. جواد ظريف

أبدأ بياني بالكلمات التي استخدمها رئيس الوزراء محمد مصدق في مجلس الأمن قبل

69 عاما تقريبا:

”لقد أنشئ مجلس الأمن لكي تتمكن الدول الصغيرة والكبيرة على حد سواء من الجلوس حول طاولة واحدة والتعاون من أجل صون السلام، وفقا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. فلا يمكن للمجلس أن يؤدي مهمته العظيمة ... ما لم تحترم الدول الكبرى المبادئ التي أنشئ لجسدها“ (S/PV.560، الفقرتان 10 و 11).

وبعد عامين، أطيح برئيس الوزراء مصدق في انقلاب قامت به وكالة الاستخبارات المركزية.

وإذا ما تعثر مجلس الأمن مرة أخرى، فإن ذلك سيكون نكسة على مدى الأجيال بالنسبة لقضية تعددية الأطراف وسيادة القانون. فقد رأينا جميعا في السنوات الماضية كيف أن أحادية الجانب الخبيثة من قبل الولايات المتحدة قد تجنت عن قصد على التعاون الدولي والمؤسسات الدولية. وقد قوض هذا النهج السلم والأمن العالميين بشكل مباشر بسعيه الموازي لاستبدال القانون الدولي بالقانون المحلي للولايات المتحدة. والمؤسف أن التهاون قد مكن لهذا التهور وشجعه. والواقع أن التهاون هو السبب الأساس وراء تجمعنا هنا اليوم.

وقد شهدت إيران وأعضاء آخرون في المجتمع الدولي، منذ 8 أيار/مايو 2018، حكومة الولايات المتحدة - وهي من مقدمي القرار 2231 (2015) - وهي تستخف بالقرار باستمرار، بينما تحاول أيضا إجبار دول أخرى على الانضمام إليها في انتهاك النص الذي قدمته هي بنفسها. والأخطر من ذلك، ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، يعاقب عضو دائم في مجلس الأمن دولا ملتزمة بالقانون ومواطني عاديي على عدم انتهاكهم قرارا لمجلس الأمن شدد على ”تشجيع وتيسير إقامة علاقات وأواصر تعاون طبيعية مع إيران في المجالين الاقتصادي والتجاري“ (القرار 2231 (2015)، الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة).

ومع ذلك، لم يعقد أي اجتماع للمجلس لتوبيخ حكومة الولايات المتحدة أو على الأقل للتحقيق في انتهاكاتها المتكررة. وبدلا من ذلك، يفكر بعض الأعضاء الأوروبيين في المجلس في زيادة تقييد القرار والمجلس بالتوصل من التزاماتهم بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

وللتغطية على هذا التصرف، ضغطت الولايات المتحدة، إلى جانب بعض عناصرها التمكينية، على الأمانة العامة لاعتماد قراءة ملتوية للقرار 2231 (2015)، الأمر الذي رفضه ثلاثة مشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة، ويتناقض تناقضا تاما مع تأكيد مجلس الأمن الواضح بأن ”إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة يمثل تحولا أساسيا في نظره في هذه المسألة“ (المرجع نفسه، الفقرة السابعة من الديباجة).

وقد ذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك إلى جانب شركائها في جرائم الحرب في اليمن في حملة ترهيبها سيئة السمعة الآن ضد المؤسسات الدولية. ففي آخر التطورات في هذا المجال، أُجبرت الأمانة العامة على الاعتماد على ادعاءات تخدم مصالح ذاتية ووثائق مزورة لتقديم تقرير غير مهني على الإطلاق خارج نطاق ولايتها بموجب القرار 2231 (2015). وليس من المستغرب أن تكون الأمانة العامة قد برأت في ذات الوقت التحالف السعودي من قتل الأطفال في اليمن الموثق توثيقا جيدا.

إن هذا الوضع الراهن لا هو بالمقبول ولا هو بالمستدام. ويواجه المجتمع الدولي عموماً، ومجلس الأمن بصفة خاصة، قراراً هاماً. هل نحافظ على احترام سيادة القانون أم نعود إلى شريعة الغاب بالاستسلام لأهواء منتمر خارج عن القانون؟

فعلى الرغم من اعتراضاتنا القوية والمشروعة على سوء المعاملة التاريخي لإيران من قبل مجلس الأمن، وخاصة خلال ثماني سنوات من عدوان صدام حسين وكذلك في سياق الأزمة النووية غير الضرورية، أظهرت إيران حسن نيتها بالانخراط في مفاوضات للتوصل إلى حل دبلوماسي بشأن المسألة النووية على النحو الذي دعت إليه جميع قرارات مجلس الأمن. وبعد 13 عاماً من المفاوضات المعقدة، وقعت إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بالإضافة إلى ألمانيا، في عام 2015 على خطة العمل الشاملة المشتركة، المدرجة في مرفق القرار 2231 (2015) والتي لا يمكن فصلها عنه. وقد أعلنت إيران موقفها بوضوح فور اتخاذ القرار وكررت مرة أخرى منذ فترة وجيزة. وفي الوقت نفسه، أوفت بجميع التزاماتها بحسن نية، وهو ما تحققت منه عدة تقارير للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعلى الرغم من هذا الإنجاز العظيم للدبلوماسية المتعددة الأطراف، أعلن رئيس الولايات المتحدة، في أيار/مايو 2018، انسحاب بلده من جانب واحد من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض جميع العقوبات الأمريكية بشكل غير قانوني، في خرق جوهري للقرار 2231 (2015). وقبل ذلك، ظلت الولايات المتحدة تكرر باستمرار إخلالها بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ومن المهم التنويه إلى أن حتى الإدارة الأمريكية السابقة بذلت كل جهد ممكن لتقليل الأثر الإيجابي الذي يترتب على التزاماتها برفع العقوبات بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015). وقد تم توثيق كل هذا في رسائل عديدة الموجهة إلى منسق اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة والأمين العام (انظر S/2018/453). وللأسف، تجاهل المشاركون الأوروبيون في خطة العمل كل هذه الحقائق.

وعقب انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، دعا الأمين العام والمشاركون الباقون في خطة العمل والعديد من أعضاء المجتمع الدولي الآخرين إيران إلى التعبير عن مخاوفها من خلال الآليات المنشأة في خطة العمل، والسماح للمشاركين الباقين فيها بالعمل على تصحيح الانسحاب غير القانوني. وطالب المشاركون الأوروبيون في خطة العمل إيران بالانتظار بضعة أسابيع فقط للسماح لهم بتعويضها عن الخسائر التي تكبدها بلدي نتيجة لإعادة الولايات المتحدة فرض العقوبات.

ومع الاحتفاظ صراحة بحق إيران المباشر بموجب الفقرة 26 من المرفق ألف للقرار 2231 (2015)، بادرث في 10 أيار/مايو 2018 إلى الاحتجاج بألية تسوية المنازعات بموجب الفقرة 36 من خطة العمل الشاملة المشتركة. غير أننا امتنعنا، متصرفين بحسن نية، عن تطبيق تلك المعالجة من أجل تمكين المشاركين المتبقين في خطة العمل من الوفاء بوعودهم. وواصلنا لمدة عام كامل التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. وإنني على ثقة من أن أعضاء المجلس جميعاً على علم بتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الـ 15 المتتالية التي تحققت من امتثال إيران الكامل لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وللأسف، لم يكن رد فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة على صبرنا الطويل تأكيداً طال انتظاره لاستقلال الموقف الاستراتيجي الأوروبي، بل كان خضوعاً مفرطاً للضغط الشديد الذي تمارسه الولايات المتحدة لاستهداف جميع الإيرانيين.

وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وجهت نداء أخيراً إلى المنسق وبقية المشاركين في خطة العمل المشتركة الشاملة بموجب الفقرة 36 منها.

”أعدت الولايات المتحدة الآن فرض جميع الجزاءات المحددة في خطة العمل الشاملة المشتركة ومرفقها الثاني. وكما تم تفصيله [سابقاً] لم ينفذ بقية المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة أي تدابير تصحيحية. وانضم معظمهم فعلياً إلى التدابير التقييدية ضد إيران...“

”ينبغي أن يكفل الاتحاد الأوروبي/E3 والصين والاتحاد الروسي - الذين أكدوا مراراً وتكراراً التداخيات الأمنية والاستراتيجية لخطة العمل الشاملة المشتركة - الفوائد المشروعة لإيران من خلال الوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها في البيانين الصادرين في 6 تموز/يوليه و24 أيلول/سبتمبر 2018 بصورة حقيقية وعملية دون مزيد من التأخير، وإلا فلن يكون لدى إيران خيار آخر سوى استعادة التوازن باعتباره العلاج الذي توخاه المشاركون إذا لم تحل آلية النزاع هذه المسألة.“

”وفي ضوء ما تقدم، أدعو رسمياً إلى عقد اجتماع وزاري آخر للجنة المشتركة.“

ولم يعقد أي اجتماع، ولم يكلف أي من المشاركين الأوروبيين في خطة العمل المشتركة نفسه عناء كتابة طعن خلال مدة ستة أشهر أخرى. وبعد أن استنفدت حكومة بلدي مراراً وتكراراً جهود آلية تسوية المنازعات دون جدوى، لم يكن لديها أي خيار آخر سوى ممارسة حقوقها بموجب الفقرتين 26 و36 من خطة العمل في تطبيق إجراءات تصحيحية والتوقف عن الوفاء بالتزاماتها جزئياً في 8 أيار/مايو 2019. وعلى الرغم من كل هذا، لم يكن لإجراءاتنا التصحيحية حتى الآن أي تأثير على رصد الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحققها من برنامجنا النووي السلمي، ما ينفي وجود أي مخاطر للانتشار النووي. وفي الواقع، لا يزال برنامج إيران النووي السلمي خاضعاً لأدق نظام تفتيش في التاريخ. وفي الفترة من عام 2016 حتى عام 2019 نفذت أكثر من نسبة 92 في المائة من إجمالي عمليات التفتيش العالمية المماثلة التي نفذتها الوكالة في إيران.

وحتى التقرير المثير للجدل الذي قدمه مؤخراً المدير العام للوكالة الدولية في 5 حزيران/يونيه 2020 يذكر ما يلي:

تواصل الوكالة التحقق من عدم تحويل المواد النووية المُعلّنة في المرافق النووية والأماكن الواقعة خارج المرافق التي تُستخدم فيها عادةً مواد نووية والتي أعلنت عنها إيران بموجب اتفاق ضماناتها.“

وعليه، يجب على الوكالة أن تقاوم الضغوط الخارجية بهدف التلاعب بجدول أعمالها. إن مجموعة الوثائق المزورة المودعة بالقرب منها يرد فيها هدف ملعن يتمثل في القضاء على خطة العمل الشاملة المشتركة إلى الأبد، وبالتالي إنهاء الرقابة الفعالة للوكالة على الأنشطة الحالية في إيران. وبالتأكيد، فإن تجديد الادعاءات التي دامت لمدة 17 عاماً دون وجود أي خطر انتشار فيها - والتي حقق فيها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأغلقتها بشكل دائم في عام 2015 - لن يفيد الوكالة. وتواصل إدارة الولايات المتحدة وقلّة من حلفائها وعملائها إثارة المسائل الخارجة عن نطاق خطة العمل الشاملة المشتركة المبرمة على أساس الاتفاق المتبادل، مثل القدرات الدفاعية الإيرانية وسياساتها الإقليمية، بشكل خبيث ومتعمد.

وفي هذا السياق، يجب التشديد على أن الاتفاق الذي تم في خطة العمل المشتركة كان مراعيات تماما لخلافنا مع الأعضاء الغربيين الدائمين الـ 1+5 على بعض المسائل. وينبغي ألا يُدخّل أعضاء المجلس في ذلك. واتفقنا بشكل جماعي على عدم تناول هذه المسائل لعدة أسباب أهمها أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة - أو ربما لا تستطيع - تناول شواغلنا الجديدة المتعلقة بزيادة مبيعاتها وتراكم الأسلحة بشكل خطير في جوارنا، علاوة على تصرفاتها الخبيثة وتدخلاتها المستمرة التي أدت إلى تدمير منطقتنا.

لقد نفذت الولايات المتحدة العديد من أعمال العدوان المسلح ضد إيران وجيرانها وغزت جيراننا ثلاث مرات خلال العقود الثلاثة الماضية واستغلت موارد المنطقة عن طريق بيع الأسلحة المزعزعة للاستقرار، وواصلت دعمها المستمر للإرهابيين علاوة على تقديم الدعم المادي لارتكاب الجرائم ضد الإنسانية في اليمن. وطالما عانى سكان منطقتنا من الوجود الخبيث للولايات المتحدة وطالبوا بإنهائه. والمفارقة المريرة هنا هي أن معظم الأميركيين يرغبون أيضا في عودة قواتهم إلى بلدهم.

ويتهم هذا النظام إيران عبثا بالتدخل في منطقتهم. والحق أننا نريد أن نشارك جميع جيراننا في إنشاء منطقة قوية تمنع ظهور أطماع الهيمنة من جانب أي من القوى، سواء كانت إقليمية أو عالمية. ونريد إنشاء منطقة قوية تتطلب توفر الاستقرار السياسي والإقليمي محليا - بحيث تكون منطقة قوية يقتضي بناؤها أن يمارس جميع دول الجوار ضبط النفس الاستراتيجي. تحقيقا لهذه الغاية، طرح رئيس جمهورية إيران الإسلامية مبادرة هرمز للسلام، المعروفة أيضا باسم "الأمل". ويمكننا تنفيذها بدون أن نتدخل الولايات المتحدة من حوالي 6 000 ميل بعيدا عن شواطئنا.

وأكدت محكمة العدل الدولية بوضوح في فتاها لعام 1971 بشأن الآثار القانونية المترتبة على الدول من استمرار وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا (جنوب غرب أفريقيا) في عام 1971 على الرغم من قرار مجلس الأمن 276 (1970) ما يلي:

"من المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية المبنية على هذا القانون أن الدولة التي لا تفي بالتزاماتها في سياق علاقة ما لا يمكن اعتبارها مخولة للاحتفاظ بالحقوق التي تدعي أنها تستمدتها من هذه العلاقة".

ولا يمكن للولايات المتحدة أن تدعي لنفسها أي حق بموجب ذلك القرار وبعد أن أوقفت مشاركتها رسميا وعلنا في "خطة العمل الشاملة المشتركة" على أعلى المستويات، وبعد انتهاكها لجميع التزاماتها بموجب خطة العمل والقرار 2231 (2015). ولا يمكن لمؤيديها أن يحاولوا حفظ ماء وجهها عبر ما يسمى الصيغ الوسطية.

ويعدُّ الجدول الزمني لإزالة القيود المفروضة على الأسلحة والمبين في القرار 2231 (2015) جزءا لا يتجزأ من الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس والذي مكن المشاركين في خطة العمل من الاتفاق أخيرا على جميع عناصر خطة العمل والقرار 2231 (2015). ويحث القرار صراحة على "تنفيذها كاملة وفقا للجدول الزمني المحدد في خطة العمل المشتركة الشاملة" (الفقرة 1). وبالتالي فإن أي محاولة لتغيير الجدول الزمني المتفق عليه أو تعديله تعدُّ تقويضاً للقرار 2231 (2015) برمته. ويجب ألا يسمح المجلس لدولة واحدة بإساءة استخدام هذه العملية.

وكما هو محدد في رسالة رئيس جمهورية إيران الإسلامية إلى بقية القادة المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة في 8 أيار/مايو 2019، فإن أي تقييد جديد من جانب مجلس الأمن يتعارض مع

الالتزامات الأساسية التي تم التعهد بها تجاه الشعب الإيراني. وإذا حدث ذلك ستكون خيارات إيران حازمة كما أخطرت بالفعل المشاركين المتبقين في خطة العمل. وسوف تتحمل المسؤولية الكاملة عن ذلك الولايات المتحدة وأي كيان آخر قد يساعدها أو يرضخ لسلوكها غير القانوني.

وينطوي انسحاب الولايات المتحدة الأحادي وغير القانوني من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض جزاءاتها على تحميلها المسؤولية بموجب القرار 2231 (2015) وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي المنطبق عليها. وتجاهلت الولايات المتحدة قرار محكمة العدل الدولية أيضا.

لقد طال الأوان لأن وسائل المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، حكومة الولايات المتحدة على عواقب أفعالها غير المشروعة، بما في ذلك مساعيها الخبيثة لممارسة الإرهاب الاقتصادي على الأمة الإيرانية بأسرها، وحرمانها عمدا من الغذاء والدواء، والإضرار على نحو لا يمكن إصلاحه باقتصادها ومستوى معيشتها. ويجب على الولايات المتحدة أن تعوض الشعب الإيراني بالكامل عن جميع الأضرار المؤسفة التي ألحقتها به دون سبب سوى إرضاء الفئات المحلية المعنية والتضخيم الشخصي.

ولئن كانت جمهورية إيران الإسلامية قد أعربت قولا وفعلا عن رغبتنا وتفضيلنا للتعاون البناء، فإننا لا نعتمد على الآخرين في الحفاظ على أمن بلدنا أو استقراره أو ازدهاره، وقد تعلمنا كيف نعتمد على أنفسنا. ولهذا السبب، فشلت جميع الضغوط التي ما فتئت تمارسها الولايات المتحدة منذ أكثر من 40 عاما، سواء من خلال تشويه صورة بلدنا أو شن الحرب عليها أو فرض الجزاءات أو ممارسة الإرهاب - بما في ذلك اغتيالها الجبان لبطل منطقتنا في مكافحة الإرهاب، الجنرال قاسم سليمان - في ثني الإيرانيين أو التأثير على عملية صنع القرار من قبل شعبنا.

ختاما، أود أن أقتبس مرة أخرى من بيان رئيس الوزراء مصدق أمام مجلس الأمن في عام 1951:

”لن يكون المجلس قد عجز عن الإشارة إلى حججنا بشأن القانون. وهذه ليست هيئة قانونية، بل هي في المقام الأول هيئة سياسية أنيطت بها أرفع المسؤوليات السياسية. ولذلك سيفهم بسهولة عندما أقول: لن نُكرهنا الحكومات الأجنبية أو السلطات الدولية“ (S/PV.560) الفقرتان 117 و 119).